أبعاد ومقومات المجتمع المحلي فيما يلي :

١- الحدود الجغرافية : يتكون المجتمع المحلي من مساحة معينة ومحددة من الأرض .

٢- الجانب السكاني للمجتمع المحلي : المجتمع المحلي ليس مكان أو مساحة محددة فقط بل هو مجموعة من الناس الذين يعيشون معاً في هذه المساحة لذلك فإن عوامل مثل عدد السكان ، تركيبتهم العمرية ، أصولهم العرقية ، معدل المواليد والوفيات ، تعتبر من العوامل الهامة في تحديد المجتمع .

٣- الاعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع : تعدد وتنوع حاجات الإنسان وعدم قدرته على إشباعها بمفرده أو حتى في ظل مجموعات محدودة يجعل من الصعوبة بمكان إشباع هذه الاحتياجات ويترتب على ذلك انضمامه للتجمعات البشرية .

٤- العلاقات والنظم الاجتماعية : المجتمع المحلي يتضمن فكرة الاشتراك في القيم والسلوكيات والنظم الاجتماعية ، وتختلف المجتمعات وفقاً لنوع القيم والتقاليد والسلوك العام .

٥- الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع : أن الاشتراك في القيم والسلوكيات بالإضافة إلى عامل المكان والسكان من شأنه أن يقوي من الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع .

٦- التفاعل الاجتماعي بين جماعات المجتمع : هذا التفاعل بين أفراد المجتمع من شأنه إتاحة الفرصة لظهور القادة ويسمح بتحديد الأدوار والمكانات الاجتماعية للأعضاء والجماعات المكونة للمجتمع . ويمكن عن طريق التفاعل الاجتماعي أن يتواصل سكان المجتمع إلى تكوين تنظيمات أو منظمات يتحركون من خلالها لإشباع حاجاتهم .

الخصائص المميزه للمجتمع المحلي :

١. الإقليم أو المكان المحدد : يتحدد المجتمع ، بالضرورة ، بموقع ومكان محددين ، وتتعين حدود المجتمع المحلي أو تثبت من طريق ما تمارسه جموع السكان من نشاطات ، ومن ثم يُشير المصطلح ، عادة، إلى منطقة محددة ذات خصائص ـ طبيعية أو مصطنعة ـ فريدة ومتميزة ، تتوافق ، بالضرورة، مع ما يطوره المجتمع من نسق خاص للتنظيم الاجتماعي .

٢. الاستقلال والاكتفاء الذاتي : يمثل المجتمع المحلي جماعة من الأفراد مكتفية بذاتها. ففي إطار المجتمع المحلي وحدوده يعتمد الأفراد على بعضهم للقيام بالوظائف الأساسية .

٣. الوعي الذاتي : الوعي الذاتي أو الوعي بالذات Self awareness من أهم الخصائص المميزة للمجتمع المحلي. وتتضمن هذه الخاصية الاعتراف المتبادل بين الأفراد، إلى جانب الشعور بالانتماء والتميز. يترجم هذا الوعي –عادة- في اتجاهات الأفراد، كالاعتزاز والمباهاة بالمجتمع المحلي والولاء له والدفاع عنه . كما أن المنافسة مع المجتمعات المحلية الأخرى والتدعيم المتحمس للمشروعات المحلية، تؤكد بدورها آليات (ميكانزمات) توحد الأفراد والجماعات بالمجتمع المحلي، الذي ينتميان إليه .

٤. القيم والمعايير المشتركة : من أهم ما يميز المجتمع المحلي عن أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى، هو ما يسوده من أنساق خاصة للقيم والمعايير

إذ عادة ما تُعاد صياغة الكثير من القيم المطلقة في الثقافة الكبرى، في ضوء الرموز والأحداث ذات الدلالة والمغزى ـ في السياق المجتمعي المحلي. كما أن ما يسود المجتمع المحلي من نسق قيمي خاص من شأنه أن يدعم الاتفاق والاتصال بين الأفراد بطريقة متميزة ومتكاملة، ويدعم -في الوقت نفسه- الشعور بالجماعة والوعي بالذات بين أفراد المجتمع المحلي، إلى جانب إنماء الشعور بالتمايز عن كل ما هو خارج المجتمع .

٥. المجتمع المحلي كوحدة نفسية وثقافية : أوضح علماء الاجتماع أن المجتمع المحلي يمثل وحدة نفسية، يكتسب الأفراد ـ من خلال توحدهم بها ـ شعوراً بالأمن والانتماء والاستقرار النفسي .

وقد تأكدت الفكرة نفسها لدى بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، ممن تبنوا منظوراً ثقافياً بحتاً في تحليلهم للمجتمع المحلي؛ فذهبوا إلى أن توحد الأفراد بمجتمعاتهم المحلية ينجم أصلاً عن مشاركتهم في عدد من القيم والمعايير والأهداف المشتركة والمعتقدات... إلخ، ومن ثم يصبح المجتمع المحلي في نظرهم وحدة ثقافية في المقام الأول .

الخصائص العامة لتنمية المجتمع المحلي فيما يلي :

١) تهتم تنمية المجتمع المحلي بكل الناس أكثر من اهتمامها بجزء من السكان أو أي جماعة بالرغم من أنه ليس من الضروري أن يشاك كل الناس في مشروعات تنمية المجتمع .

٢) تهتم تنمية المجتمع المحلي بحياة المجتمع ككل وكل احتياجات سكانه بدلاً من اهتمامها بقطاعات خاصة كالتعليم أو الزراعة أو الصحة .

٣) تركز تنمية المجتمع المحلي دائماً إحداث التغيير الاجتماعي المرغوب .

٤) تركز تنمية المجتمع المحلي دائماً على حل المشكلات وإشباع الاحتياجات المجتمعية .

٥) تقوم تنمية المجتمع المحلي على فلسفة المشاركة لأكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع وعلى مساعدة أنفسهم ذاتياً .

٦) تتضمن تنمية المجتمع المحلي دائماً مساعدات فنية في أشكال مختلفة مثل الأدوات والتمويل والاستشارات من مصادر حكومية أو شبه حكومية أو منظمات تطوعية سواء الوطنية أو الأجنبية .

٧) تتضمن تنمية المجتمع المحلي تخصصات عديدة فهي تتضمن محاولات تكاملية لإتاحة الخدمات من كافة التخصصات للمجتمع مثل العلوم الاجتماعية والزراعية والتعليم والصحة العامة وتعليم الكبار وتخطيط المدن والخدمة الاجتماعية .

٨) تهتم تنمية المجتمع المحلي بكلُ من الأهداف المادية والأهداف المعنوية وذلك لأنها بتحقيق أهداف واقعية محددة مع تقوية صفات وخصائص المشاركة وتوجيه الناس ذاتياً والتعاون .

٩) تنمية المجتمع المحلي عملية تعليمية فهي دائماً تهتم بالناس ، فمثلاً لو كان الاهتمام الرئيسي للمشروع هو شق طريق جديد أو بناء مدرسة فهي مشروعات لتحسين المجتمع ولكن الهدف النهائي ليس المشروع فقط ولكن ما يحدث للناس من تغييرات فكرية ووجدانية ايجابية تنعكس على سلوكياتهم فيما بعد .

١٠) تتطلب عملية تنمية المجتمع المحلي فترات زمنية طويلة فهي ليس برامج تدريبية أو برامج متعجلة ولكنها في الحقيقة أكثر برامج تدريبية ، وذلك لتحقيق الآتي :

- جلب الناس لاستكشاف حياتهم وقضاياهم سوياً وفهم اهتماماتهم .
- تحديد المنظمات أو الناس المؤثرين في دعم تحقيق أهداف التغيير .
- مساعدة المجتمعات المحلية على تحديد التغييرات التي يريدون تحقيقها .
- تشجيع المجتمعات المحلية ليشعروا بأنهم يمكن أن لهم قدرة على التأثير .
- الاتفاق على طريق مفيد للوصول إلى التقدم وتقييم تأثيرهم (المخرجات والمؤشرات) .
- بناء هياكل سهلة الاستخدام للمساعدة في صنع خطط المجتمعات المحلية وتكوين منظماتهم الخاصة .
- التدريب وإتاحة فرص التعلم .
- اكتشاف الموارد التي يحتاجها سكان المجتمعات المحلية .
- مساعدة المجتمعات المحلية على التفكير والتعلم .

١١) ترتكز تنميه المجتمع المحلي في اتخاذها للقرارات على حتمية من الاتفاق او الاجماع والموافقة التامة اكثر من عمليات التصويت الضيق .

١٢) ان أن وحدة تنمية المجتمع المحلي ، هي أي مجتمع محلي ، فهي تمارس في : المجتمع المحلي الحضري ، المجتمع المحلي الريفي ، المجتمع المحلي الصحراوي و المجتمع المحلي المستحدث .

المعتقدات والقيم التي تقوم عليها تنمية المجتمع المحلي :

- للناس حق المشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم .
- للناس الحق في الكفاح لخلق البيئة التي يرغبونها .
- للناس الحق في اتخاذ قرارات غير رسمية ورفض أو تعديل الشروط الخارجية المفروضة عليهم .
- الديمقراطية التشاركية أفضل طريقة للقيام بأعمال المجتمع المحلي .
- تحقيق حد أقصى من التفاعل الإنساني سيزيد إمكانية التنمية الايجابية .
- خلق حوار مجتمعي وتفاعل بين المواطنين سيزيد تحركهم للعمل نيابة عن مجتمعهم المحلي .
- ملكية العملية والالتزام بالعمل يُخلق عندما يتفاعل الناس لوضع خطة إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي .

- بؤرة تركيز تنمية المجتمع المحلي على بناء قدرة الناس للتعامل بشكل فعال مع القضايا الحاسمة في مجتمعاتهم المحلية .

مجالات تنميه المجتمع المحلي :

١- المجالات الاقتصادية : وتشمل النشاط الزراعي في زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة ومقاومة الآفات الحشرية والأمراض النباتية، وإدخال زراعات جديدة ، والتوسع في الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وإدخال سلالات جديدة وتغذية الحيوان وحمايته ، وعلاجه وتربية الدواجن والنحل والتسويق الزراعي والإرشاد الزراعي وتكوين رأي عام تعاوني وإنشاء جمعيات تعاونية وتنشيط الجمعيات التعاونية القائمة .

وهناك الصناعات التقليدية وتكون في حصر ودراسة الصناعات التقليدية القائمة وتطوير الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة وتسويق المنتجات والتدريب المهني .

٢- المجالات الثقافية : ومنها مكافحة الأمية وتعليم الكبار وإنشاء المكتبات ونشر الثقافة العامة عن طريق الندوات وغيرها .

٣- المجالات الصحية : تتمثل في تحسين البيئة والمرافق الصحية ومكافحة الأمراض المعدية ورعاية الأمومة والطفولة وتوفير المساكن ونشر الوعي الغذائي وتوفير المياه النقية للشرب والتثقيف الصحي.

٤- المجالات الاجتماعية : وتكون في تنظيم المجتمع المحلي وتشجيع وتطوير القيادات المحلية والقيام بالمشروعات الاجتماعية وإجراء البحوث الاجتماعية وتنظيم شئون الشباب .

٥- مجالات تحسين قدرات المرأة : حيث يمكن تطوير وتحسين قدرات المرأة وتحسين أدائها عن طريق التعليم والتدريب وإنشاء وتشجيع التنظيمات النسائية وإدماج المرأة في عمليات التنمية والاقتصاد والتدبير المنزلي والإرشاد الأسري وتربية الأطفال .

٦- مجالات الخدمات العامة : وتكون في فتح ورصف الطرق الفرعية ورصف الشوارع وإدارتها وإنشاء المرافق العامة وصيانتها وتحسين المشهد العام للمنظمة المحلية .

العلاقة بين تنميه المجتمع وتنظيم المجتمع :

اتضحت هذه العلاقة بشكل قوي عندما أشار جاك روثمان في نموذجه أن هنالك ثلاثة نماذج أساسية لممارسة تنظيم المجتمع هي :

أ- التنمية المحلية .

ب- التخطيط الاجتماعي .

ت- العمل الاجتماعي .

هذا وقد أوضح رأفت جلال العلاقة بين تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع من خلال ترجمته لأحد الفصول أو المقالات لتوماس شيراد بكتاب ارثر دانهام (تنظيم المجتمع الجديد ، ١٩٧٠م) ، وما يهمنا في هذا السياق عرض لأوجه التشابه بينهما ، والتي تتمثل في :

١. الاهتمام بحاجات المجتمع وحل مشكلاته .

٢. الاهتمام بالعمل مع الناس والعلاقات سواء الفردية أو الجماعية .

٣. استخدام العديد من نفس الطرق والأساليب .

٤. أن بعض الأدوار للأخصائي متشابه بينهما .

٥. عادة ما يتضمنا مساعدات فنية أو تكتيكية ومهنية .

٦. التشابه في الفلسفة والقيم وبصفة خاصة في المجتمع الأمريكي وربما في بلاد ديمقراطية أخرى .

أما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف فيمكن إيجاز بعضها فيما يلي :

١/ الموضوع : تنمية المجتمع تركز على كل جوانب حياة المجتمع المحلي في حين أن تنظيم المجتمع يركز على الرفاهية ، أي أن تنمية المجتمع تتعامل بصورة أكثر من الحاجات الأساسية كالغذاء والمأوى بدرجة أكبر مما يفعل تنظيم المجتمع .

٢/ المجال : تهتم تنمية المجتمع المحلي بكل السكان ، في حين أن تنظيم المجتمع يهتم بفئات معينة كالشباب والأطفال وبعض الأقليات .

٣/ الأشخاص الموظفين : تنظيم المجتمع له نمط متخصص في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، في حين أن تنمية المجتمع المحلي يجب أن يكون ممارس عام للتخصصات الفنية المختلفة .

وخلاصة الأمر كما يشير محمد رفعت قاسم أن المتفق عليه حالياً أن تنمية المجتمع المحلي تعتبر بمثابة المجال أو الميدان اما طريقة تنظيم المجتمع في نطاق مهنة الخدمة الاجتماعية تعتبر إحدى التخصصات المهنية التي تعمل داخل هذا المجال أو الميدان مثلها في ذلك مثل باقي التخصصات والمهن وبالإضافة إلى ذلك فإن تنظيم المجتمع بمثابة التخصص الوحيد الذي يلعب دوراً أساسياً في هذا المجال على اعتبار أنه التخصص الوحيد الذي يمكنه بحكم طبيعته إحداث التنسيق والتكامل بين كل هذه المهن والتخصصات.

النظريات المرتبطة بتنمية المجتمعات

نظريه رأس المال الاجتماعي social capital theory

ينطوي مفهوم رأس المال الاجتماعي على شقين رئيسيين : جانب رأس المال والجانب الاجتماعي، فرأس المال يشير أساساً إلى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن، ومن هنا فمن الصعب تخيل أن يتكون رأس المال الاجتماعي بصورة وقتية أو سريعة لخدمة موقف مفاجئ أو حالة عارضة، ويشير الجانب الاجتماعي إلى حقيقة بديهية مؤداها أن رأس المال الاجتماعي لا يكون فردا بذاته ـ كما هو الحال في رأس المال المادي أو البشري ـ وإنما يتكون في إطار جماعة اجتماعية يرتضي الأفراد الانضمام لها من أجل استغلال ما توفره العضوية في هذه الجماعة من مزايا ورصيد اجتماعي .

وجدير بالذكر هنا أن الدارسون المهتمون برأس المال الاجتماعي يختلفون حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا المفهوم، ففي الوقت الذي يعتقد بعضهم أن الجذور الأولى للمفهوم تعود إلى كتابات "توكفيل Tocqueveill" عن الديمقراطية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر حين أشار"توكفيل"إلى الترابط الاجتماعي ونزوع المواطنين إلى المشاركة في الحياة العامة، فإن آخرين يعتقدون أن البداية الحقيقية تعود إلى كتابات هانيفان (Hanifain) في ١٩١٦م، والتي ربطت بين رأس المال الاجتماعي وبين ممارسات اجتماعية محددة، وقد نظر"هانيفان" إلى رأس المال الاجتماعي على أنه الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للناس والتي تضم "حسن النية، والزمالة، والتعاطف، الاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات والذين يشكلون وحدة اجتماعية، والمجتمع الريفي الذي يكون مركزه المنطقي في المدرسة"

وقد شهد المفهوم مرحلة من الأفول بعد "هانيفان"، إلا أنه عاود إلى الظهور مجدداً على الساحة الأكاديمية منذ عقدي الستينات من القرن الماضي من خلال كتابات "جان كالوب" و "لوري جيرمين" إلا أنه من الثابت أن المفهوم لم يحظ باهتمام على نطاق واسع إلا في أواخر السبعينات مع ظهور كتابات المفكر الفرنسي "بيير بورديوBourdieu" والذي عرف رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموعة الموارد الممكنة التي تتوافر للشخص بفضل حيازة شبكة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة والمُمأسسة، وتعضد من مصالحه ومن رصيد القوة والهيبة لديه"( )، وقد اعتبر "بورديو" أن رأس المال الاجتماعي لا يعدو إلا أن يكون شكل واحد من أشكال رأس المال(الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي، والرمزي). وبعد "بورديو" جاءت كتابات "جيمس كولمان" خلال الثمانينات عن رأس المال الاجتماعي في إطار محاولته للربط بين الظواهر الاجتماعية والتقدم الاقتصادي في سياق نظرية "الاختيار الرشيد Rational choice" المعروفة لدارسي الاقتصاد

وقد ذكر "كولمان" أن رأس المال الاجتماعي "يعرف بوظيفته على أنه ليس كياناً واحداً ولكنه مجموعة متنوعة من مختلف الكيانات مع وجود عنصرين مشتركين، إنها جميعا تتألف من بعض جوانب البنى الاجتماعية وتسهل أفعال معينة للجهات الفاعلة سواء أكانوا أشخاصا أو شركات ـ داخل البنى، وبحسب"كولمان" يختلف رأس المال الاجتماعي عن صور رأس المال الأخرى لأنه "لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي وإنما في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وإمكان الحصول على المعلومات والمنافع«

وبالانتقال إلى "روبرت بوتنام" وأعماله نجد أن بداية استخدام بوتنام لرأس المال الاجتماعي جاء في كتابه "جعل الديمقراطية تنجح" ١٩٩٣م، وفيه نظر بوتنام لرأس المال الاجتماعي على أنه "يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي والتي تتمثل في الثقة والتعاون والتشبيك"Networking" والتي يمكن من خلالها الإسهام في تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات

وفي العموم يتفق الكثير من المراقبين على أن رأس المال الاجتماعي يعبر عن "الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكوّنها وينضم إليها مجموعة من الأفراد في إطار بناء اجتماعي لخدمة أهدافهم المشتركة، ووفقا لهذا التعريف، ينطوي رأس المال الاجتماعي على العناصر والمكونات الآتية :

- بناء اجتماعي يمتد من الأسرة ليشمل جماعات الجيرة والأصدقاء والنوادي وما يطلق عليه المساعدة الذاتية Self-help، كما يضم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات بكافة صورها وأحجامها .
- مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتكون في إطار هذا البناء، والتي تقوم على مجموعة من المبادئ العامة كالثقة والتبادلية والإلتزام بما تفرضه العضوية في هذه الجماعة من واجبات .
- فائض من الموارد الفيزيقية والبشرية يمتلكها أفراد الجماعة .

الأفراد الذين ارتضوا الانضمام طواعية إلى هذا البناء الاجتماعي، شريطة أن يتوفر في الأفراد الرغبة في التعاون مع بعضهم البعض لتحقيق استفادة متبادلة فيما بينهم، بما يمكنهم من الاستفادة بالشكل الأمثل من الموارد التي توفرها الجماعة .

- مجموعة من الأهداف التي يسعى أعضاء الجماعة إلى تحقيقها، وقد ترتبط الأهداف بالجماعة ذاتها أو بالمجتمع الأوسع .

لذا فمن المهم أن يكون أخصائي تنمية المجتمع المحلي ملما بنظريه رأس المال الاجتماعي للتعرف على نوعية العلاقات الاجتماعية التي تكون ضرورية لبناء التضامن ومبادرات المجتمع المحلي الناجحة .

٢- النظرية الوظيفية البنائيةstructural functional theory

في الحقيقة أن فكرة البناء الاجتماعي ليست فكرة حديثة العهد بل أنها تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت في كتابات " مونتسكيو " وحينها ، ظهرت فكرة النسق الاجتماعي على أساس أن مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة وذلك عندما تحدث مونتسكيو عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ وحجم السكان والعادات والتقاليد وغيرها مما يشكل في جوهره فكرة البناء الاجتماعي .

ثم ظهرت البنائية والوظيفية بصورة واضحة بشكل علمي في كتابات هربرت سبنسر في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي . فكان سبنسر يؤكد دائماً وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي .

والغاية التي كان يهدف إليها هي إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود . وكان سبنسر أيضاً يتصور المجتمع على أنه جزء من النظام الطبيعي للكون وأنه يدخل في تركيبه ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك .

صياغة أفكارها من الاهتمام بالخبرة السابقة أساسا لتنظيم الحاضر والمستقبل من خلال إيمانهم بمبدأ (صحة المقدمات تقاس بصحة النتائج) .

كما ولد هذا المنظور اهتماما بمفاهيم لها دور في فهم الاتصال والتفاعل فهذا المنظور ينظر إلى أن البشر يسلكون إزاء الأشياء في ضوء ما تحمله تلك الأشياء من معان ظاهرة لهم،وهذه المعاني حصيلة للتفاعل فالبشر يستطيعون تعديل المعاني من خلال عمليات التأويل التي يستخدمها الأفراد في تفاعلهم مع الرموز.أي أن التفاعلية الرمزية اتجهت نحو فهم الذات الفاعلة والنفس البشرية من خلال فهم العمليات التفاعلية والعكس صحيح .

يرى ميد أن هناك علاقة تبادلية بين الذات والمجتمع فالمجتمع هو حصيلة تفاعل مستمر بين العقل البشري والنفس البشرية كما إنهما يتشكلان أصلا عن طريق التفاعل أي من خلال التنشئة الاجتماعية والتي تعد مفهوما مركزيا عند ميد والتفاعلية الرمزية لأنها لها القابلية على صياغة سلوكنا في ضوء ما يتوقعه الآخرون منا .

إن السلوك على وفق طروحات ميد يجمع ثلاث عناصر أساسية (العقل،النفس،المجتمع).

ووفق أفكار ميد نجد أن الذات تشمل العقل والنفس. والعقل عند ميد يعني القدرة على تمثل الرموز والإشارات التي لها معاني اجتماعية وثقافية والتي يكون بموجبها السلوك ممكنا . إذ ينمو الإنسان عقليا من خلال عمليات التقليد للرموز التي يستخدمها الأكبر منة سنا ، وبعد مرحلة الطفولة الأولى يحاول الطفل أن يختار لنفسه سلوكا بين جملة أنماط سلوكية وهنا تكون مهمة العقل إدماج الطفل بالمحيط الاجتماعي مع العلم إن قدرة الإنسان على اكتساب الرموز سواء كان ذلك تقليديا أم اختياريا عملية قابلة للتطوير والتغير .

وتتلخص المفاهيم الاساسية لاتجاه التفاعل الرمزي فيما يلى :

١. ليس لظواهر المجتمع وجود خارج نطاق وعي الأفراد وإدراكهم والباحث ما هو إلا فرد يعيش في المجتمع ، فعلى الباحث عندما يدرس هذه الظواهر أن يتسلح بقدر من الوعي العلمي الذاتي ثم يشتق لنفسه من الأدوات ما يمكنه من الغوص في نفوس الأفراد لا ستخلاص ظواهر المجتمع ، فكان التركيز على هذه الأساليب الجديدة في جمع البيانات عن الظواهر الاجتماعية .

٢. الذات هي الموضوع الأساسي للتفاعل الاجتماعي، فهي تحمل كما هائلا من التفسيرات المختلفة للموضوعات وتعتمد في ذلك على الرموز وشبكة الاتصالات الرمزية .

٣. .موضوعات أو الظواهر الاجتماعية الخارجية لا تحمل معاني داخلية خاصة بها إنما يكمن وجودها في المعاني التي يضفيها الأفراد عليها فأي شي يقع خارج نطاق الذات ويتجه نحو التفاعل سواء كان فيزيقيا كالطاقة أو تخيليا كالغول أو طبيعيا كالمطر أو مجرد كمفهوم العدالة أو متصلا بشخص معين وهذه المعاني .

٤. التي يضفيها الأفراد على الموضوعات تظهر بصورة تلقائية أثناء عملية التفاعل .

٥. ٤. تلعب الرموز كما تعكسها اللغة دورا في إضفاء معان معينة على الموضوعات الخارجية فهي وسيلة الذات في التعرف على العالم .

٦. ٥. إيواء الذات والمقصود بذلك ترجمة الذات إلى ذوات ومخيلات للآخرين وهذا يتيح نشأة العادات والتقاليد والأعراف وهنا يصبح السلوك اجتماعيا واكبر من السلوك القائم على الدوافع الفردية ومن العلامات التي تعكس محاولة إيواء الذات ارتداء ملابس معينة واتخاذ اسماء معينة وإتباع طريقة معينة في الحديث.

٧. لذا فمن المهم أن يكون أخصائي تنمية المجتمع المحلي ملما بالنظرية التفاعلية الرمزية للتعرف على طبيعة التفاعل الإنساني والمعاني المشتركة ، الرموز والإشارات ودورها في التفاعل .

مراحل عمليه تنميه المجتمع المحلي

تتعدد وجهات النظر حول تحديد مراحل عملية تنمية المجتمع المحلي ومنها :

أ- وجهة نظر الدكتور عبد المنعم شوقي: حدد مراحل تنمية المجتمع المحلي في أربعة مراحل أساسية هي :

١/ المرحلة التمهيدية :

تتضمن شرح الموضوع للمواطنين وإكساب ثقتهم والتعرف على المجتمع بمنظماته وأجهزته وقياداته وبناء الجهاز الذي يتولى القيام بالتنمية .

٢/ المرحلة التخطيطية :

تتضمن الدراسة العلمية ووضع خطة التنمية .

٣/ المرحلة التنفيذية :

وتشمل إيقاظ رغبة المواطنين بأهمية التغيير وإحداثه ، وتثبيته ، وتنفيذ خطة التنمية ومتابعتها.

٤/ المرحلة التقويمية :

وتتضمن الوقوف على العائد من برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي .

ب- وجهة نظر الدكتور عبد الحليم رضا عبد العال :

تمر عملية التنمية المحلية بالمراحل التالية وفقاً لوجهة نظر الدكتور عبد الحليم رضا عبد العال :

١/ مرحلة مبدئية :

تتسم بقلة خبرة المجتمع المحلي بجهود التنمية ـ ولذلك تواجه عملية التنمية المحلية بقدر من المقارنة ناجمة عن تشكك سكان المجتمع المحلي في مقدرته على خدمة نفسه وتحقيق أهدافه .

وتبدأ عملية التنمية المحلية بحذر وبمعدلات بطيئة من حيث حجم مشاركة السكان ومن حيث معدلات الأداء أيضاً وتزداد حدة المقاومة في هذه المرحلة أيضاً خاصة إذا كان الاتجاه السائد لدى سكان المجتمع المحلي أن توفير الخدمات من مسئولية السلطة وليس واجبا عليهم من ناحية وإذا آمن سكان المجتمع المحلي أن مشكلاتهم تفوق قدراتهم وطاقاتهم من ناحية أخرى ومن ثم من المتوقع أن يبدأ منحنى عملية تنمية المجتمع المحلي صعوداً ببطء وربما ببطء شديد .

٢/ مرحلة الانطلاق :

في هذه المرحلة يكتسب المجتمع القدرة على تغيير ظروفه وتنكسر حدة المقاومة لعملية التنمية ويصاحب ذلك زيادة إحساس سكان المجتمع المحلي بمسئولياتهم والتزاماتهم تجاه أنفسهم وتجاه مجتمعهم .

وتبدأ هذه المرحلة عندما يبدأ منحنى عملية التنمية المحلية في الصعود التدريجي بغير ذبذبة وفي ذلك دلالة على اجتياز سكان المجتمع للعوائق التي كانت تحد من تحمسهم للمشاركة في تنمية مجتمعهم وتبدأ عملية التنمية المحلية في الصعود ببطء ولكن بغير تراجع ثم يأخذ في الصعود بثبات .

٣/ مرحلة نهاية جزئية :

عندما يحقق المجتمع المحلي الهدف الذي تحرك من أجله . تصل عملية التنمية المحلية إلى نهاية مرحلية لها غير أن تحقيق الهدف يصبح في حد ذاته قوة جذب لكي تعود العملية سيرتها الأولى ويشرع المجتمع في العمل من أجل تحقيق أهداف أخرى مدفوعاً بقوته الذاتية المولدة من الانتشار بالإنجاز .

لذلك تعود دورة عملية التنمية المحلية من جديد مجتازة المرحلة المبدئية وبادئه بمرحلة الانطلاق فمرحلة نهاية جزئية وهكذا تستمر الدورة مدفوعة بقوة المجتمع المحلي الذاتية .

٤/ مرحلة القيمة المضافة :

بتوالي سريان عملية التنمية المحلية وبتتابع تحقيق الأهداف تكتسب العملية في حد ذاتها قيمة لدى سكان المجتمع المحلي ، إذ أنها تكنيك المجتمع المحلي لتنمية لذاته وتحسين بيئته .

وكلما كانت احتياجات المجتمع تشبع تباعاً ، فإنه يتوقع استمرار سريان عملية التنمية المحلية بفضل القيمة المضافة عليها ـ مع عدم بلوغ المجتمع المحلي مستوى المنفعة الحدية بالنسبة لاحتياجاته ـ فإن المحتمل استمرار عملية التنمية المحلية مدفوعة بثلاثة متغيرات .

أ) القوة الذاتية للمجتمع .

ب) أثر القيمة المضافة .

ج) الرغبة في الحصول على منفعة أكثر .

٥/ مرحلة هبوط :

يحدث أن يأخذ المجتمع المنحنى عملية التنمية المحلية في الهبوط التدريجي بلا توقف وقد يعزى ذلك إلى عدة عوامل منها :

أ) وصول المجتمع إلى قدر من المنفعة يقترب من المنفعة الحدية للاحتياجات المشبعة من عملية التنمية المحلية .

ب) طول أمد عملية التنمية المحلية مما يولد لدى المجتمع إحساساً بالملل أو الإرهاق نتيجة لاستنفاذ قدر كبير من الجهد التطوعي عند ممارسة تلك العملية .

ج) إحساس المجتمع بأن العائد الحقيقي للعملية لا يتناسب مع الجهد المبذول فيها ، مما يضعف من القيمة المضافة على العملية .

د) تعرض المجتمع لنوع حاد من الفشل في تحقيق هدف أو أهداف هامة مما يتولد عنه الإحباط كرد فعل ، وذلك يؤثر سلبياً على القوة الذاتية للمجتمع .

هـ) نشوب نزاع بين سكان المجتمع المحلي ، مما يؤدي إلى بعثرة الجهد في تغذية النزاع على حساب طاقة وقدرة المجتمع على بذل الجهد التطوعي لتنمية ذاته .

٦/ مرحلة إحياء :

يحاول المجتمع المحلي ، وبمساعدة مهنية من جانب الممارس التنموي أن يوقف الهبوط ثم إعادة دوران العملية .

ويمكن أن يقلل من معدل الهبوط إلى أن يوقف إذا ما حدد سببه وتم التعامل معه بنجاح ثم تبدأ عملية الإحياء باختيار الأهداف الميسور تحقيقها نسبياً ، والتي يتوقع ألا ينشب حولها أو من جرائها نزاع حاد ـ والتي تتطلب قدراً أقل لتحقيقها على أنه إذا تحقق هدف ، كان التحرك لتحقيق الهدف الذي يليه متباعداً بعض الشيء خشية الانتكاس إلى هبوط حاد .

ولا يجوز الافتراض بعدم حتمية حدوث الهبوط ،لأنه في بعض الأحيان ـ وإن لم تكن له أسباب قوية واضحة ـ فإنه يعد بمثابة فترة راحة أو تجديد نشاط للمجتمع المحلي ـ ولذلك فإن حتمية حدوث الهبوط تؤكد أيضاً على ضرورة أن يعالج بالإحياء .

ويشير عبد الحليم رضا عبد العال إلى أن المدى الزمني لكل من هذه المراحل المقترحة يختلف من مجتمع محلي لآخر وفقاً للمتغيرات المؤثرة والمتفاعلة فيه كما أن مدى كل منها يتذبذب في المجتمع المحلي الواحد أيضاً تبعاً لاختلاف التوقيت وما يصاحب ذلك من اختلاف المتغيرات المتفاعلة في ذلك المجتمع المحلي .

ج - وجهة نظر كارل تايلور Carl Taylor : حدد مراحل عملية تنمية المجتمع المحلي في أربعة مراحل أساسية هي :

١/ مرحلة تحديد الاحتياجات :

وفيها يتم مناقشة وتحديد احتياجات الأهالي ، ويمكن لأخصائي التنمية أن يتدخل لتنظيم المناقشات أو لاستشارة سكان المجتمع المحلي وتنمية وعيهم بالاحتياجات والمشكلات المجتمعية .

٢/ مرحلة التخطيط لبرامج ومشروعات التنمية :

وفيها يتم تحديد أولويات البرامج والمشروعات التي يحتاجها المجتمع المحلي وفق معايير متفق عليها بين الأهالي والمسئولين والخبراء .

٣/ مرحلة التعبئة الكاملة لكل الموارد والإمكانيات البشرية والمادية :

وذلك لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية .

٤/ مرحلة متابعة وتقويم :

البرامج والمشروعات لمواجهة معوقات التنفيذ وقياس فعالية تلك البرامج والمشروعات .

د - وجهة نظر جون دبليو جاك فاينسينت :

يرى أن الموضوع الرئيسي في عملية تنمية المجتمع المحلي هو أن يكون الناس في بيئة مفتوحة وحرة ليتمكنوا من التفكير العمل سوياً لتصميم مستقبلهم الخاص ويشير إلى أن الممارس التنموي في أغلب الأحيان يبدأ عمله في بيئة معقدة جداً ، حيث يميل المواطنين للإحباط والعجز والانشقاق ووجهات النظر المختلفة المتعارضة .

ويؤكد على أن عملية تنمية المجتمع المحلي يتعلم من خلالها سكان المجتمع المحلي كيف يمكن أن يساعدوا أنفسهم وخلال عملية المساعدة الذاتية يصبح الناس والمجتمعات المحلية أكثر اعتماد متبادل على انفسهم بدلاً من الاعتماد على الغرباء لاتخاذ وتطبيق القرارات ، ويرى أن عملية التنمية المحلية عبارة عن مجموعة من الخطوات التي تواجه إلى تحديد برنامج العمل والتحرك نحو تحقيق الهدف النهائي لتنمية المجتمع المحلي ، وهذه الخطوات متداخلة ومتفاعلة ، وتتمثل في :

١/ تأسيس جماعة التنظيم :

ربما تكون لجنة تخطيط استراتيجية أو لجنة مهمة التنمية والتي ربما تكون جديدة ، فقد تكون منظمة مستقلة لها تمثيل واسع من العديد من المنظمات المختلفة بالمجتمع المحلي وتتضمن قطاع عريض من قيادات المجتمع المحلي ،أو قد تكون منظمة مجتمع محلي ناجحة تكون لها شراكات عامة وخاصة تتضمن مزيج من المواطنين البارزين ورجال الدين وقادة الجيرة وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمسئولين المنتخبين وكبار رجال الأعمال المحليين .

٢/ تحديد الرسالة :

والتي ربما تكون مهمة لجنة التخطيط الاستراتيجية لتوضح لماذا هي شُكلت ؟ وما الأهداف التي ينشدوها ؟ هذا البيان مهم لأنه يقلل التهديد ويساعد على منع صراع الدور مع منظمات المجتمع المحلي الأخرى من خلال إبلاغها برسالتهم الفريدة ودورهم .

٣/ تحديد أصحاب المنفعة بالمجتمع المحلي :

من هم أصحاب المصلحة الذين يجب أن يشاركوا في العملية ؟ وما الأدوار التي يجب أن يلعبوها ؟ ومتى؟

مع مراعاة حضور المواطنين أو ممثلين عنهم كل اللقاءات والاجتماعات التي تتم مع أصحاب المنفعة بالمجتمع المحلي .

٤/ جمع وتحليل المعلومات :

قبل البدء في العمل من المهم تحديد البيئة الحالية للمجتمع المحلي وهناك طرق عديدة لتطبيق هذا المسح البيئي وأنواع كثيرة من المعلومات التي تجمع لدعم المجتمع المحلي وهو مفيد لإعطاء صورة واضحة عن المجتمع المحلي من كافة جوانبه اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبيئياً .

٥/ تحديد القيادة وتأسيس فريق إدارة الخطة :

منذ بداية العملية يحتاج الممارس التنموي لتحديد أولئك الذين سيصبحون القادة ويتحملون مسئولية العملية عندما يترك المجتمع المحلي هؤلاء الأفراد ربما يكونوا من جماعة التنظيم الأصلية ، أو من المواطنين العاديين خارج تلك الجماعة وبشكل عام يتراوح عددهم من ٧ إلى ٩ أفراد ، على أن يجتمع الفريق بشكل دوري لإدارة العملية باستمرار وعضويته يجب أن تعكس الجمهور بمعنى أن يكونوا ممثلين للقضايا الحاسمة أو المناطق المستهدفة ، ومهمة هذا الفريق هي تطبيق الأهداف لدفع العملية التنموية للأمام وقد يجتمع أولئك مرتين في الشهر لدفع الخطة للتقدم ، وبعد ذلك يجتمعوا مرة في كل شهرين ويجب أن يهتموا بالتقارير المكتوبة والشفوية التي يجب أن تكون مع كل أعضاء الفريق .

٦/ تنفيذ الخطة :

وهذا وقت حاسم وهام جداً لأنه قد يكون هناك فقد للثقة بسرعة إذا لم تكون هناك نتائج ملموسة لذلك يجب التركيز على الأهداف قصيرة المدى ، المرئية والملموسة جدا، ومواردها متوفرة وتهم غالبية السكان وتعرضها للفشل يكون منخفض لأن ضمان النجاح المبكر مهم لكسب الثقة وجذب المتطوعين وغرس الاعتقاد بأن الأمور تتغير للأفضل .

٧/ مراجعة وتقويم مخرجات التخطيط :

سمة رئيسية لإدارة الجودة الشاملة هي :

الخطة ، العمل ، المراجعة والفحص ، وتعديل الدورة ومن المهم أيضاً إدراك أن التخطيط عملية ديناميكية، وبعض الأهداف ستتحقق قبل الموعد وأهداف أخرى ستتأخر لذلك يجب مراجعة الجدول والتوقيت ومن المهم مراعاة إمكانية تغيير الأهداف بما يتلاءم مع الظروف الجديدة ، ويجب على فريق إدارة الخطة أن يقوم بعمل تقييمات دورية للخطة تتضمن :

مراجعة كل هدف ، ما النجاح الذي تحقق؟ وما المشكلات التي تواجه تحقيقه؟ وما الذي يجب أن يتغير؟ فمهمتهم الأساسية الإبقاء على تقدم أنشطة التخطيط للأمام .

٨/ الاحتفال بالنجاحات والإنجازات التي تحققت :

من الضروري بالإضافة إلى التقرير السنوي أن يتم الاحتفال بانجازات المجتمع المحلي ، لأن ذلك يشكل حافز مستمر للمتطوعين والمواطنين ومن الممكن أن يتضمن الاحتفال بعض الدعاية في الصحف والمشروبات والوجبات الخفيفة وشهادات التقدير والجوائز للمتطوعين وفانيلات أو قبعات خاصة لأولئك الذين ساهموا بشكل أو بآخر في تحقيق الإنجازات ويجب أن ينظم القادة هذه الاحتفالات ويدعون المواطنين للمشاركة .

٩/ خلق أهداف وأغراض جديدة حسب الحاجة :

يجب أن تجدد الخطة باستمرار وان تضاف أهداف جديدة ولكن ذلك في ضوء واقع وحاجات

المجتمع المحلي .

مبادئ عمليه تنميه المجتمع المحلي :

حدد جون دبليو جاك فاينسينت مجموعة من المبادئ من خلال عمله كباحث ومستشار لتنمية المجتمع المحلي لأكثر من ٢٥ عاماً، وهذه المبادئ هي :

١- المساعدة الذاتية والمسئولية الذاتية مطلوبة لنجاح التنمية :

حيث أنه لا أحد يعرف ما الذي يجب عمله أو تغييره أكثر من أولئك الذي يعيشون بالمجتمع المحلي فمستشار التنمية المحلية لا يستطيع فعل ذلك فهو يساعد المواطنين على تنظيم أنفسهم وإدراك قوتهم وقدراتهم وإمكانياتهم أثناء عملية التغيير .

٢- يجب أن تكون المشاركة في اتخاذ القرارات العامة اختيارية ومفتوحة :

فالمشاركة في أنشطة تنمية المجتمع المحلي لها أشكال متعددة ومستمرة طوال عملية تنمية المجتمع المحلي كالأفكار والآراء والعمل الطوعي وحضور الاجتماعات والعمل في لجان وغيرها .

٣- التمثيل الواسع والعرض المتزايد من منظور فهم الظروف التي تحقق التنمية المحلية الفعالة :

حيث يبذل متخصصي التنمية المحلية أقصى جهد لديهم لتنظيم جماعة القيادة التي تمثل المجتمع المحلي وأصحاب المنفقة به فالأفراد الذين يمثلون كل الجماعات الرئيسية بالمجتمع المحلي يجب أن يعرض عليهم التقدم للعضوية في هذه الجماعة ويجب أن يتم تشجيع ناخبيهم على المشاركة إلى حد ما في العديد من أنشطة التنمية لخلق دعم لرؤيتهم المشتركة .

٤- الطرق التي تنتج معلومات دقيقة يجب أن تستخدم لتقييم المجتمع ، لتحديد القضايا الحاسمة :

القوى والضعف والفرص والتهديدات، هذا التقييم أو المسح البيئي يمكن أن يؤدي إلى إيجاد تحليل وصورة واضحة لحالة المجتمع الذي يتضمن تفاصيل كل المعلومات التي جمعت عنه وربما يتضمن مراجعة أدبية ومقابلات مع المخبرين الرئيسيين ومقابلات مناقشة جماعية ومسوح لآراء المواطنين ورجال الأعمال ومراجعة التحليل الإحصائي المتعدد ومصادر البيانات الديموغرافية نتائج ذلك التقييم تدعم إيجاد خطة تنمية استراتيجية وفي النهاية تكون بمثابة مادة تسويقية .

٥- الاتفاق العام والمفهوم (الإجماع) يكون بمثابة قاعدة لتغيير المجتمع المحلي :

حيث يحتاج المواطنين إلى اتخاذ قرارات غير رسمية ، والحوار المجتمعي والتقييم يعينان تلك العملية التعليمية ، فعندما تؤخذ القرارات يجب أن يكون الإجماع قد حدث .

٦/ كل الأفراد لهم الحق في أن يسهموا في المناقشة المفتوحة سواء كانوا متفقين أو مختلفين مع معايير المجتمع المحلي لأن ذلك يساعد على عرض كافة وجهات النظر والآراء التي بدورها توفر معلومات كثيرة تكون مهمة عند اتخاذ القرارات على أية حال الحقوق الفردية يجب أن تمارس باحترام ولا تنتهك إلى الحد الذي يعرقل أنشطة وقرارات أغلبية المواطنين ، فالأفراد ليس لهم الحق في المماطلة السياسية .

٧- ربما يشارك كل المواطنين في بناء وإعادة بناء مجتمعاتهم المحلية :

فالشيء الرائد في تنمية المجتمع المحلي أن لكل شخص دور ، الفقير والغني ، الصغير والكبير ، المتعلم وغير المتعلم ،المواطنين من كل الأجناس والثقافات يمكن أن يرتبطوا بمشروع لدعم المجتمع المحلي المشتركة ويجب على متخصصي التنمية المحلية المواطنين أن يبحثوا باستمرار عن أفراد جدد ليدخلوا ضمن العملية ويصفوا خبراتهم ومعارفهم ومهاراتهم واهتماماتهم لعمل الحاجات التي يجب فعلها .

٨- مع الحق في المشاركة تأتي المسئولية لاحترام الآخرين ووجهات نظرهم :

فكل مواطن يجب أن يعامل باحترام وبتعاطف ، لذلك يجب على متخصصي التنمية المحلية أن يعملوا بجدية لتسهيل العملية لكي يشعر الأفراد بإيجابية مشاركتهم واحترام حقوق الآخرين لأن الهجمات الشخصية تضفي طابع شخصي على القضايا والأفكار ويؤدي ذلك إلى نتيجة عكسية .

٩- الاختلاف يجب أن يركز على القضايا والحلول وليس على الشخصيات أو السلطة السياسية فالخلاف ليس أمراً سيئاً فهو نتيجة طبيعية للتفاعل الإنساني لذلك يجب أن يركز متخصصي التنمية المحلية على نقاط الاتفاق بدلا من نقاط الاختلاف ويجب أن يركزوا على تحديد المشكلة والحلول أكثر من الذي عمل هذا ومتى .

١٠/ الثقة ضرورية لعمل علاقات عمل فعالة ويجب أن تنمى داخل المجتمع المحلي :

وفي الحقيقة الثقة ستنمو إذا تم ممارسة المبادئ السابقة ، مع الآخذ في الاعتبار أن تنمية الثقة سوف تأخذ بعض الوقت .

مهام وأدوار الممارس التنموي في تنظيم المجتمع :

عمليات تنظيم المجتمع تتطلب من الممارس التنموي القيام بجملة من المهام والأنشطة يمكن تلخيصها في الآتي :

أ) الترويج لتكوين المجموعات والتنظيمات المجتمعية .

ب) تشجيع المبادرين في المجتمع لتكوين المجموعات والتنظيمات المجتمعية .

ج) تعريف أعضاء المجتمع بمتطلبات تكوين الجمعيات ومساعدتهم في الوصول إلى الجهات المعنية .

د) المساعدة في وضع اللوائح والنظم الإدارية الخاصة بالتنظيم المجتمعي .

هـ) المساعدة في تحديد المشكلات واقتراح الحلول وتبني برامج عمل .

و) المساعدة في تخطيط وتنفيذ الأنشطة التنموية في المجتمع .

ز) المساعدة في إجراء المسوح الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المستهدفة .

ح) المساعدة في تقدير الاحتياجات التدريبية للأفراد والتنظيمات المجتمعية .

ط) المساعدة في التواصل بين الجمعية وأعضاء المجتمع وكذلك بين الجمعية والجهات الداعمة .

وللقيام بهذه المهام يقوم الممارس التنموي بأربعة أدوار رئيسية :

١- منشط لأفراد المجتمع : يشارك الممارس التنموي بتنشيط المجتمع لتكوين تنظيمات مجتمعية .

٢- ناصح لأفراد المجتمع: يشارك الممارس التنموي في تحديد الموارد وتقييم وترتيب المشاكل واقتراح الحلول .

٣- مدرب بالمشاركة : يساعد الممارس التنموي في تحديد الاحتياجات التدريبية لأفراد المجتمع ومن ثم العمل على تلبية هذه الاحتياجات بتوفير التدريب اللازم بواسطة الممارس التنموي نفسه أو من خلال التنسيق مع الجهات الأخرى .

٤- وسيـــط : هنا يكون الممارس التنموي حلقة وصل بين المجتمع والمؤسسات التنموية والمحلية .

المعايير المهنيه للممارسة الأخلاقية

المبادئ المهنية :

أ) إن غرض تنمية المجتمع المحلي يتمثل في رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحماية

للمواطنين ككل .

ب) تسعى تنمية المجتمع المحلي إلى بناء المبادرات حول القيم المشتركة والقضايا الحاسمة بعد تحديد القوى والضعف والفرص والتهديدات الحالية .

ج) التغيير الايجابي يبدأ بخلاف رؤية مشتركة يمكن أن تتحول إلى واقع من خلال أفعال المواطنين مستخدمين الأهداف والأغراض وخطط العمل .

د) تنمية المجتمع المحلي تشمل وتتضمن تنمية القادة بعيدا عن فروق الطبقة والنوع والعرق والثقافة والخطوط الثقافية والدينية .

هـ) تنمية المجتمع المحلي أكثر من برامج خدمة اجتماعية وبناء .

إنها مبادرة شاملة لتحسين كل جوانب الاعتماد المتبادل للمجتمع المحلي :

البنية التحتية الإنسانية ، البنية التحتية الاجتماعية ، البنية التحتية الاقتصادية ، البنية التحتية الطبيعية .

و) تنمية المجتمع المحلي تتضمن بناء إجماع للبحث عن أفضل الحلول لمشكلات المجتمع أكثر من منفعة سياسية أو شعبية لبضعة مواطنين .

ز) تنمية المجتمع المحلي موجهة مباشرة نحو زيادة قدرات قادة المجتمع المحلي من أجل حل المشكلات وتحرك المواطنين من التبعية نحو الاعتماد المتبادل .

ح) القيادة في مبادرات تنمية المجتمع المحلي تكون مشتركة لذلك يجب أن يشجع المسئولية والالتزام عبر قاعدة عريضة من السكان .

ط) قادة التنمية يعملوا لنقل مجتمعاتهم المحلية نحو الأحسن ويتلوهم الآخرين لعمل هذا .

ي) تنمية المجتمع المحلي عملية تعليمية لمساعدة المواطنين لفهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية للحلول المختلفة .

ك) تنمية المجتمع المحلي تركز على العمل الذي يحسن المجتمعات المحلية من خلال التعلم التحولي داخل الأداء .

ل) تنمية المجتمع تتضمن مبادرات تنمية اقتصادية للمساعدة على جلب فرص توظيف ومهن وعمل عالي الجودة للمواطنين .

م) المبادرات الناجحة على مستوى المجتمع المحلي تضع الأساس للتحالفات والتعاون الإقليمي الموجه نحو حل المشكلات المشتركة .

٣.المعايير الأخلاقية :

من المعايير الأخلاقية التي تبناها مجلس تنمية المجتمع المحلي ما يلي :

أ) إقامة وتأسيس علاقة مهنية موضوعية مع المجتمع المحلي وممثله .

ب) دائما يكون الأداء في أسلوب قانوني وأخلاقي .

ج) يفصل فوراً من الأنشطة ،عندما تكون غير شرعية أو لا أخلاقية ويبلغ عن الأنشطة غير الشرعية السلطات الملائمة .

د) يلتزم بالمبادئ المهنية .

هـ) يحدد بوضوح المعرفة الشخصية بالتفصيل والخبرة والقدرات ونتائج الاستشارة السابقة عندما تطلب .

و) يحدد بدقة ووضوح مجال العمل الذي يؤديه (ونتائجه المتوقعة) والأجر بالنسبة للعمل السابق قبل العمل في الاستشارة .

ز) يتجنب تضارب المصالح والعلاقات الثنائية ، وخصوصاً التي يترتب عليها منفعة شخصية (خارج مجال العمل) على حساب المجتمع المحلي العملي وممثليه .

ح) يفصل من الأنشطة التي قد تؤدي إلى افادة جماعة واحدة أو فرد بشكل لا أخلاقي وغير قانوني على حساب جماعة أو فرد آخر .

ط) يلتزم بكل المبادئ والممارسات المهنية بخصوص اختيار وإدارة وتفسير وتقرير مقاييس تقييم المجتمع المحلي .

ك) يحفظ الأسرار ويكشف المعلومات السرية فقط في الأوقات المناسبة وبالسلطة الصحيحة .

ي) يصون السجلات السرية في موقع آمن ويستطيع الرجوع إليها في أي وقت .

معوقات عمليه تنميه المجتمع المحلي :

يقصد بالمعوقات مجموعة العوامل السلبية التي تجتمع معاً وتحول دون تحقيق أهداف عملية تنمية المجتمع المحلي ومنها :

أ) القيم الاجتماعية الجامدة والمختلفة كالانعزالية والتواكل على الغير وعدم تقديس قيمة العمل والخوف من الجديد وعدم تقدير قيمة الوقت .. الخ .

ب) الأمية، حيث أن للتعليم دور هام في ابتكار وتنفيذ خطط وبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي .

ج) معوقات إدارية ومنها صعوبات التنسيق بين الأجهزة القائمة على تنمية المجتمع المحلي وعدم وجود القيادات المهنية والشعبية الكفاءة العالية ، والتعقيدات الروتينية ... الخ .

د) التركيز على المصلحة الشخصية والأغراض الخاصة بدلاً من تركيز على المصلحة العامة سواء من المواطنين أو القائمين على تنمية المجتمع المحلي .

هـ) قلى موارد وإمكانيات المجتمعات المحلية سواء كانت موارد بشرية أو مادية أو تنظيمية أو تكنولوجية.

و) تجاهل المشاركة الشعبية أو ضعفها .

ز) المثالية في تحقيق الأهداف .

ح)إهمال مفهوم العملية في تنمية المجتمع المحلي يؤدي إلى وجود حالة من قصر النظر بمعنى أنه ما أن يتم انجاز مهمة معينة فإن ذلك يفسر على أن المشروع قد اكتمل في حين أنه في الحقيقة يكون من المشروعات المستمرة أو الدائمة .

ط) سوء التخطيط وعدم التكامل في خطط وبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي .

التغلب على معوقات تنميه المجتمع المحلي :

يقترح دونالد Donald . F: بعض النقاط من خلالها يمكن مواجهة معوقات تنمية المجتمع المحلي وهي :

أ) البدء بالاحتياجات الفعلية المحسوسة لسكان المجتمع والتي يعطونها أولوية قصوى في حياتهم .

ب) توفير المعلومات للمشاركين أثناء اشتراكهم ومساهمتهم الفعلية للمساعدة على تغيير اتجاهاتهم السلبية التي تعرقل المشاركة والبدء في تكوين اتجاهات إيجابية .

ج) يجب أن ترتبط تنمية المجتمع المحلي بالتنمية الاقتصادية قد يبدو أن التنمية الاقتصادية ليست كل شيء ولكن ما لم تساهم تنمية المجتمع المحلي وبشكل واضح في إحداث التنمية الاقتصادية فإنه سيكون من الصعب إعطاء وزن كبير لتنمية المجتمع المحلي في خطط التنمية القومية في المستقبل .

د) يجب أن تشجع تنمية المجتمع المحلي أنواعاً معينة من البرامج والمنظمات على المستوى المحلي فهي تستطيع أن تقدم إسهاماً كبيراً في المساعدة في بناء المؤسسات المحلية التي يمكن أن تقوم بدور هام في تنمية الناس في المجتمع المحلي .

هـ) ينبغي أن تزداد الرابطة بين تنمية المجتمع المحلي وبين التنمية الإقليمية فليس في الإمكان مثلاً توفير مدرسة ثانوية أو مستشفى لكل قرية بدون تحسين المواصلات ويكون من الأفضل إيجاد خدمات تكفي مدينة صغيرة وما حولها .

توجد قواعد أساسية لتنمية المجتمع يمكن الاعتماد عليها للتغلب على معوقات تنمية المجتمع المحلي ، ويمكن إيجازها في النقاط التالية :

١- التغيرات المعنوية وتوعية المواطنين وتحفيزهم وتغيير رؤيتهم وإيمانهم بالنهوض بالمجتمع حيث لا تقل في أهميتها عن التغيرات المادية .

(حيث أن التغير في اتجاهات الناس وميولهم يعد أكثر أهمية من مجرد تحقيق النجاح المادي في المشروعات والبرامج المنفذة) .

٢- الاعتماد على القيادة المحلية : ويقصد بالقيادة هنا صفوة أبناء المجتمع المحلي الذين يحوزون ثقة الناس ويقومون بمساندة الناس وحل مشاكلهم والذين يلقون التقدير والاحترام والمحبة من باقي أبناء المجتمع .

وهؤلاء القادة هم أقوى المؤثرين في اتجاهات مواطني المجتمع المحلي على اعتبار أنهم القوة الأساسية للتنمية .

٣- زيادة الاعتماد على الشباب والتركيز على المرأة : حيث أن الشباب هم أكثر الفئات استعداداً لتقبل التغيير باعتبارهم في مرحلة تغير بيولوجي بالإضافة إلى أنه لم تثبت في وجدانهم قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه المتوارثة مثل كبار السن .

وبالتالي فإن القيم الجديدة لا تلقى في نفوسهم المقاومة التي يمكن أن تلقاها لدى الأكبر سناً الذين أصبحت القيم الاجتماعية السائدة لديهم جزءاً من كيانهم مما يدفعهم للدفاع والتصدي ضد محاولات التغيير .

أما المرأة فهي نصف المجتمع ومربية أجياله والمسئولة عن رعاية الأسرة وتنظيم معيشتها وغالباً ما تعتمد عليها الكثير من الأنشطة والأعمال خاصة في غالبية المجتمعات الريفية وبالتالي يجب الاهتمام بها مع ضرورة أن يشملها التغيير التنموي في المجتمع .

٤- تشجيع مساندة المنظمات الأهلية والعمل على تكامل أنشطتها : فالمفروض أن تقوم بوظائف ومهام تعبر عن احتياجات حقيقية للمجتمع المحلي ومن ثم فبرامج التنمية لابد وأن تلقى دعماً ومساندة مثل هذه المنظمات وليس معارضتها أو منافستها أو إعاقتها بالقوانين والإجراءات والتطبيق بل يجب أن تسعى جهود التنمية المخططة بما يحقق الانسجام والتجانس بين هذه المنظمات ونهضة المجتمع .

٥- التخطيط لمشروعات وبرامج التنمية : ويتطلب هذا التخطيط اختياراً جيداً لطبيعة المشروعات والبرامج التنموية بحيث يتحقق فيها نواحي مختلفة من أهمها أن تكون تلك البرامج .

- مراعاة احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي .
- الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاجتماعية والثقافية .
- أن تكون متعددة الأغراض .
- أن تكون متعددة الأساليب .
- أن تكون موجهة لجميع فئات المجتمع .
- توافر التمويل اللازم .
- قوية البداية .
- مساندة الحكومة وإزالة العراقيل المختلفة لممارسة الأنشطة .
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .
- التصنيع والزراعة والإنتاج وتوفير .
- فرص العمل وتبني سياسية تنموية ذات اتجاه داخلي .

كفالة الحقوق الإنسانية المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الفرق بين القيادة والرئاسة :

يمكن التمييز بين كلا من مفهوم القيادة ومفهوم الرئاسة من خلال ما يلي :

أ) القيادة : هي اعتراف تلقائي من جانب الأفراد بمساهمة الشخص في تحقيق أهداف الجماعة ، بينما الرئاسة تقوم نتيجة نظام .

ب) القيادة : تحدد الجماعة الهدف ، بينما يتم اختيار الهدف في الرئاسة طبقاً لمصالح الرئيس .

ج) القيادة : السلطة مستمدة من داخل الجماعة ، في حين تستمد السلطة في الرئاسة من خارج الجماعة .

د) القيادة : تتضمن قوة المشاعر والعمل المشترك ، في حين أن المشاعر المشتركة قليلة والعمل المشترك ضئيل في الرئاسة لتحقيق الهدف .

هـ) القيادة : فيها تقارب اجتماعي كبير يستخدم كوسيلة لتحقيق مصالح الجماعة ، بينما في حالة الرئاسة يظهر التباعد الاجتماعي الكبير بين الرئيس والجماعة ، حيث غالباً ما ترغم الجماعة على تحقيق مصالحه.

ويميز جيدJead بين مفهومي القيادة والرئاسة :

فبالرغم من التداخل الحاصل بين هذين المفهومين إلا أن هناك فرقاً بينهما فالقيادة تتبع طوعاً من الجماعة ، وقد لا تكون الرئاسة كذلك والقيادة تعمل في ظروف عادية وغير رسمية وغير روتينية ، أما الرئاسة فتعمل ضمن شروط رسمية ومنتظمة وقد تلقى الرئاسة بالقيادة وبذلك يمكن للفرد أن يجمع بينهما في آن واحد غير أنه ليس من الضروري أن يكون كل رئيس قائداً وإنما يصبح الرئيس قائداً إذا أمكنه اكتساب النفوذ القيادي من خلال تفاعله مع الجماعة كما أن القائد قد يصبح رئيساً إذا ما حصل على منصب رسمي في الجماعة التي يقودها .

أبرز النظريات التي تناولت القائد والقيادة

١- نظرية الرجل العظيم :

سادت نظرية الرجل العظيم في مجال القيادة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تقوم هذه النظرية على الافتراض القائل بأن التغيرات الجوهرية التي طرأت على حياة المجتمعات الإنسانية إنما تحققت عن طريق أفراد ولدوا بمواهب فذة وأن هذه المواهب والقدرات لا تتكرر في أناس كثيرين على مر التاريخ ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الرجال العظام يبرزون في المجتمع لما يتمتعون به من قدرات غير مألوفة وامتلاكهم مواهب عظيمة وسمات وراثية تجعل منهم قادة أيا كانت المواقف التي يواجهونها .

وتفترض هذه النظرية أن التغيرات في الحياة الجماعية والاجتماعية تتحقق عن طريق أفراد ذوي مواهب وقدرات غير عادية ، وقد سادت في هذه الفترة تصورات المفكرين والفلاسفة للقدرات الشخصية الفذة للقادة وما خصوهم به من قدرات أسطورية خارقة تفوق كثيراً ما يتصف به الإنسان العادي كالقدرة على معرفة ما يجري في عقول الآخرين واستقراء المستقبل .

أي أن القائد في نظرهم إنسان فائق القدرات والطاقات ، وكثيراً ما كانت تنسج حوله وحول سلوكه ومهاراته وقدراته حتى يتحقق ما يمكن أن نسميه "مفهوم القائد الأسطوري" في علاقات القادة مع الأتباع .

البعض يقبلها كحقيقة مطلقة والبعض الآخر يقبلها في ظل ظروف معينة .

إلا أن هذه النظرية تعمل على بناء نظام يعتمد على الفرد ، ولا يترك مجالاً ومكاناً للجماعة بل يشجعها على السلبية .

فالمطلوب منها هو الطاعة والخضوع ، والعناصر التابعة للقائد يتم اختيارهم بناء على عنصر الولاء قبل الكفاءة .

ومن أهم عيوبها :

- لا يوجد احترام كامل لكل أفراد الجماعة.
- لا توجد معارضة أو حوار .
- قد يكون الزعيم مخلصاً إو غير مخلص.
- قد يتصرف تصرفات بطولية تهدف إلى مجد نفسه ، تضر تابعيه وتسيء إليهم.
- لا تعطي هذه النظرية مكاناً للقدرات الفردية.
- إن البطل يضم حوله المخلصين للعمل .

٢- نظريه السمات :

تقوم النظرية على أن الفرد الذي يملك مجموعة من الصفات الشخصية مثل :

(الذكاء والدهاء والحزم والقدرة على التعاون والحماس والشجاعة والمبادأة والقدوة الحسنة، والمهارة اللغوية والتقدير والمسئولية والإنجاز والقدرة على التكيف ،مراعاته للعلاقات الانسانية ، يعتبر قائداً حيث إنه غالباً ما تكون هذه السمات ذات جذور عميقة في نفسه ولا يمكن اكتسابها في فترة وجيزة من التدريب والإعداد وعادة ما تتأثر سمات الشخصية بنمط الثقافة السائد في المجتمع حيث تركز هذه النظرية على الخصائص التي يتمتع بهاء القائد والمميزات التي يتميز بهاء عن غيره من الأفراد حيث تم تحديد مجموعة من السمات التي ينبغي توافرها بالقائد .

ويمكن أن نقول :اهتمت هذه النظرية بدراسة مميزات القادة من النواحي الجسمية أو العقلية أو سمات الشخصية ، وتقوم هذه النظرية على أن القائد يولد قائداً ، وأنه لا يمكن لشخص لا يملك صفات القائد أن يصير قائداً ، فإضافة إلى صفات متميزة مثل الذكاء والشجاعة والقدرة على التوجيه ،

فإن من صفات القائد: التمسك بالقيم الأخلاقية والمثابة وحسن التصرف وقوة الإرادة وقوة التأثير والتضحية ودماثة الخلق والتكامل.

ولكن هذه النظرية أخفقت في الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة مثلاً: هل يمكن تحديد هذه الصفات ربما كانت موروثة فهل تنحصر القيادة في أسر معينة عبر التاريخ؟

ومن أهم عيوبها :

أ) تعتمد النظرية على الصفات لا على قدرة الشخص على أن يتعامل مع الجماعة ولا قبول الجماعة له.

ب) تفتقر علمياً إلى المساندة التطبيقية لتحقيقها بنجاح.

٣- النظرية الموقفية :

تشير النظرية الموقفية الى أن اختيار القائد بناء على العوامل الخارجية وليس على أساس صفاته الشخصية وحدها وإنما ترتبط بتفاعل القائد مع موقف معين.

فلسفة النظرية أن المواقف هي التي تبرز القادة وتكشف عن إمكانياتهم الحقيقة باختلاف المواقف التي تواجههم ولذلك فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية هي القادرة على إيجاد القادة ونجاحهم

فعلى سبيل المثال قد يصلح الفرد لقيادة الجماعة في وقت الحرب، ويفشل في قيادتها في وقت السلم.

وعلى ذلك فإن النمط القيادي الفعال يختلف باختلاف الموقف، فالقائد الفعال يجب أن يدرس الموقف بجميع عناصره منها :

- الوقوف على قدرات وخبرات العاملين .
- تحليل توقعات العاملين من الأعمال التي يؤدونها.
- دراسة المناخ العام السائد في المنظمة .

وتقوم هذه النظرية على أن القيادة هي نتيجة مباشرة للتفاعل بين أفراد الجماعية في مواقف معينة ، وليست نتيجة لسمات محددة في شخص ما وطبقاً لهذه النظرية يقرر سيسيل Cecil أن القيادة لا ترتبط كلياً بالشخص القائد ، بل ترتبط بالعلاقات الوظيفية functional relationship بينه وبين أعضاء الجماعة .

ويقرر وليم وجنكنز William & Jenkins أن الموقف هو الذي يحدد القائد ؛ لأن الموقف يحدد المعايير التي تتطلبها العناصر المكونة له ؛ فتبحث الجماعة عن الشخص الذي تنطبق عليه تلك المعايير أكثر من غيره ليصبح هو القائد .

وحسب هذه النظرية لا يوجد قائد إلا من مرور بتجربة تظهر شخصيته وقدرته على القيادة ، فالقيادة هنا ظاهرة من مظاهر التفاعل بين الأفراد. وتقوم هذه النظرية على مرتكزات هما:

- كمية التوجه (السلوك العلمي)
- العون الاجتماعي العاطفي (سلوك العلاقات).

ولكن الواقع يشير إلى صعوبة تطبيق هذه النظرية كما هي ، لأن القيادة يصعب أن تكون وفقاً تاماً على المواقف والظروف بل لابد من أن تكون هناك صفات شخصية ومبادرات قيادته تتوافر لدى بعض الأفراد ولا تتوافر لدى الآخرين .

ومن أهم عيوبها :

- القيادة هنا نتيجة ثواب.
- تعتمد على البيئة والظروف.
- القائد لا يظهر ما لم تظهر المواقف التي تدفعه إلى الظهور.
- إن نجاح شخص في موقف ما قد يفشل في موقف آخر ، وقد لا ينجح في نفس الموقف إن تكرر.

٤- النظرية التفاعلية / الأسلوب الانتقائي للقيادة :

يطلق على هذه النظرية (التوافقية) تقوم هذه النظرية على فكرة أن القيادة عملية تفاعلية بين الجوانب الشخصية والظروف الخارجية.

وتمزج بين الصفات الوراثية والصفات المكتسبة من البيئة وعلية تتحدد خصائص النظرية التفاعلية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية :

- السمات الشخصية للقائد
- العناصر المختلف للموقف
- أدراك متطلبات وخصائص الجماعة التي يقودها

وتعطي النظرية التفاعلية أهمية كبيرة لإدراك القائد لنفسه ، وإدراك الآخرين له ، وإدراكه للآخرين ، والقيادة حسب هذه النظرية تتوقف على الشخصية وعلى الموقف وعلى الوظائف التفاعل بينها جميعاً.

فالقيادة ظاهرة دينامية من الظواهر السيكولوجية الاجتماعية بمعنى أنها ظاهرة دائبة التغير يصعب الإمساك بها وليس من شك في أنه يترتب على تغير حاجات الجماعة تغير في الصفات اللازمة للقائد وعلى ذلك فكثيراً ما يتحتم استبدال القائد بغيره وفي هذا ما يكشف عن طابع التغير الذي يميز ظاهرة القيادة.

وتقوم هذه النظرية على فكرة التفاعل بين المتغيرات التي نادت بها النظريات الأخرى ، فهي تأخذ في الحسبان السمات الشخصية والظروف الموقفية والعوامل الوظيفية معاً .

كما تقوم هذه النظرية على إرادة التابعين وانتقاد رأي أغلبيتهم في السير وراء شخص معين بذاته ، وهي تعتبر عنصرا هاماً في توضيح صورة القيادة المؤثرة والفعالة.

أهم الخصائص الواجب توافرها في القيادات المحلية في :

- الاستعداد لتحمل المسئولية .
- القدرة على اتخاذ قرارات سليمة .
- القدرة على التنظيم والتنسيق .
- الخبرات السابقة .
- الشعور باحتياجات أفراد مجموعته ووضع طموحاتها ومصالحها قبل طموحاته مصالحه الشخصية .
- القدرة على التحدث ومواجهة المسئولين باحتياجات مجموعته .
- القدرة على جمع أفراد المجموعة وتوحيد كلمتهم .
- أن يكون نشطاً وقادراً المجموعة ويعمل على حلها .
- أن يستمع لمشاكل أفراد المجموعة ويعمل على حلها
- أن يبذل كل جهد لخدمة مجموعته ومساعدتها .
- أن يكون أميناً ، صبوراً ومتواضعاً .
- أن يكون قدوة وذو سلوك قويم .

دعائم نجاح التخطيط لبرامج التنميه المحليه :

هنالك مجموعة من الدعائم التي تساعد على نجاح التخطيط لبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي

ومنها :

١. التخطيط التشاركي .
٢. ضرورة توفر نظم للمعلومات بالمجتمع المحلي.
٣. كفاءة ومهارة أخصائي تنمية المجتمع المحلي .
٤. تنمية الوعي التخطيطي لدى سكان المجتمع المحلي.

وفيما يلي عرضاً لهذه الآليات بشيء من التوضيح :

١/ التخطيط التشاركي :

يمكن تعريف التخطيط التشاركي بأنه أفعال مشتركة من جانب الناس المحليين وكادر المشروع بغرض صياغة خطط التنمية واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها .

وهو عملية تتعدد فيها فرص المشاركة لأفراد المجتمع أو ممثليهم في عملية التخطيط كمسئولين تجاه مجتمعهم بجانب الأدوار المهنية للمخططين الاجتماعيين .

وتعتبر المشاركة مدخل أساسي أو مبدأ هام لنجاح برامج التنمية المحلية ، وتعد المشاركة في التخطيط لبرامج التنمية مهمة للأسباب التالية :

١- أنها وسيلة للحصول على المعلومات حول الأوضاع المحلية وأيضاً الاحتياجات والاتجاهات فبدونها تصبح البرامج والمشروع عرضه للفشل .

٢- إن الناس إذا شاركوا في تخطيط البرنامج وإعداده ، يكونون أكثر قابلية للارتباط به والنظر إليه على أنه مشروعهم .

٣- أن المشاركة الشعبية في معظم الدول تعتبر من الحقوق الأساسية ، فلابد أن يكون لأفراد المجتمع المحلي الحق في تحديد احتياجاتهم وأهدافهم ونوعية البرامج والمشروعات التي تحقق أهدافهم .

هذا ويمكن تحقيق مشاركة الناس في العملية التخطيطية عن طريق العديد من الأساليب لعل أهمها : المؤتمرات المحلية والمسرح ، الحكم المحلي ، المقابلات العامة ، الحوار والمناقشات الهادفة ، مجموعات العمل .

٢/ ضرورة توفر نظم للمعلومات بالمجتمع المحلي :

يجب أن تتوافر في المعلومات اللازمة للقيام بالعملية التخطيطية لبرامج ومشروعات التنمية المحلية الخصائص التالية: الدقة ، اتصالها مباشرة بالموضوع المطلوبة من أجله ، الحداثة ، الوضوح في تقديمها ، الكفالة والشمول ، الواقعية .

ولا يمكن توفر المعلومات بالخصائص السابقة إلا إذا توفر نظم عرفت نظم المعلومات على كافة المستويات المحلية والإقليمية والقومية وتحديثها باستمرار .

وهناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم نظم المعلومات حيث عرفت نظم المعلومات بأنها عبارة عن مجموعة العمليات التي تتم بواسطتها تجميع البيانات الخام وتشغيلها وتجديدها ، بالشكل الذي يساعد على توفير احتياجات الهيئات المختلفة في مختلف المستويات من المعلومات وتضمن وصولها لهم في الوقت المناسب وبالصيغة المناسبة .

كما يعرف على أنه عبارة عن الإطار المتكامل الذي يكفل انسياب المعلومات بصورة مناسبة إلى مراكز استخدامها ومراكز اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لاتخاذ أكفأ قرار والتعرف على أحسن اصرف في وقت معين .

وتتضح أهمية نظم المعلومات لتخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية من خلال ما يلي :

١- توفير المعلومات الضرورية عن احتياجات المواطنين .

٢- تتبع الأفراد والأسر خلال الخدمات المقدمة للتأكد من حصولهم عليها كما خطط سلفاً ، والحد من تكرار الخدمات .

٣. تمكن القائمين على التخطيط بالمجتمع بالمحلي من تبيين الآثار المتوقعة لقرار ما مقدماً ، وذلك بتقديم المعلومات الكاملة والدقيقة في موعدها المناسب بحيث يتم التخطيط واتخاذ القرارات على أسس سليمة .

٤. تجنب القائمين على التخطيط بالمجتمع بالمحلي من الوقوع في أخطاء تخطيطية أو اتخاذ قرارات غير صحيحة نتيجة الاعتماد على بيانات متضاربة أو متناقضة .

٥. تحقق نظم المعلومات استخداماً مثمراً للبيانات العادية والتي قد تبدو قليلة الأهمية حيث يتم وضع هذه البيانات جنباً إلى جنب بحيث تكامل الصورة ، ومن ثم يمكن استخدامها في أغراض التخطيط طويل الأجل واتخاذ القرارات .

٦. تمكين نم المعلومات من تحديد وقياس العلاقات السابقة بين المتغيرات واستخدامها للتنبؤ بالعلاقات المستقبلية وذلك اعتماداً على الأساليب الرياضية المتطورة في تحليل البيانات .

٧. تقلل نظم المعلومات من الوقت المستغرق في اتخاذ القرارات ، بما يؤدي على الاقتصاد في الجهد المبذول لاستقراء المعلومات والإفادة منها في اتخاذ القرارات .

٨. تمكن نظم المعلومات من الإفادة من الآلات والمعدات الحديثة في مجال الحاسب الآلي وغيره من آلات تحليل وعرض البيانات .

٩. من خلال الاستعانة بها يتم التوصل إلى قرارات سليمة ومن ثم تسهم في وضع خطط واقعية .

١٠. تقلل الصراع والنزاع بين أفراد المجتمع المحلي وجماعاته ومنظماته حول أولوية البرامج

والمشروعات .

٣/ كفاءة ومهارة أخصائي تنمية المجتمع المحلي :

مما لا شك فيع أنه لنجاح العملية التخطيطية يجب أن يتوافر لدى أخصائي تنمية المجتمع المحلي مجموعة من المهارات الأساسية اللازمة له للقيام بأدواره المهنية ، ولعل أهم هذه المهارات: المهارة في تقدير الاحتياجات ، المهارة في تحديد الأولويات ، المهارة في المتابعة ، المهارة في التقويم ، المهارة في إجراء البحوث الميدانية ، المهارة في الاتصال ، المهارة في الإقناع ، المهارة في التفاوض ، المهارة في القيادة ، المهارة في التقويم .

ومن ثم يجب أن تركز البرامج الدراسية للخدمة الاجتماعية بصفة عامة وتنظيم المجتمع بصفة خاصة من ناحية والبرامج الدراسية لتنمية المجتمعات المحلية من ناحية أخرى على هذه النوعية من المهارات .

٤/ تنمية الوعي التخطيطي لدى سكان المجتمع المحلي :

من الشروط الأساسية بل ومن الضروريات الأساسية لنجاح التخطيط لبرامج ومشروعات التنمية المحلية في تحقيق أهدافه ، ضرورة مشاركة سكان المجتمع المحلي في كل مراحل العملية التخطيطية ، ونظراً لأن الأفراد بصفة خاصة في الدول النامية ينقصهم الوعي بالعملية التخطيطية بأهدافها وكيفيتها وأهميتها ، لذا كان ولابد من تنمية الوعي التخطيطي لدى أفراد المجتمع كإحدى الآليات التي يتطلبها نجاح التخطيط .

وحقيقة إن الوعي التخطيطي يرتبط ببعض القضايا التي تعتبر محددات جوهرية لقياسه ، منها : مدى انتشار التعليم في المجتمع ، إقبال الناس على الادخار ، انتشار ظاهرة الإدارة المحلية

دور القيادات المحليه في تنميه المجتمع المحلي :

يمثل إدماج القيادات المحلية في برامج تنمية المجتمع المحلي أحد الضرورات الملحة في الوقت الحالي وفي المستقبل وذلك نظراً لما تقوم به تلك القيادات في برامج تنمية المجتمع المحلي ، ومن أهم أدوار القادة في تنمية المجتمعات المحلية ما يلي :

١- القيادات المحلية تعتبر محوراً للاتصالات ومصدراً للرأي والنصائح لأغلبية الريفيين في الموضوعات المختلفة التي تتطلب قرارات محددة .

٢- قدرة القيادات المحلية على التأثير في سكان المجتمع المحلي في مراحل التبني للمبتكرات الحديثة وخاصة في مرحلتي الاهتمام والتقييم خاصة أنهم يشكلون جزءاً مهماً من فئة المتبنون الأوائل .

٣- القيادات المحلية تمثل جماعات مرجعية Reference Groups لأفراد المجتمع المحلي حيث يعتبر سلوك القائد المحلي مثالاً يحتذى به في المواقف المختلفة .

٤- نشر وتبني المبتكرات الحديثة فيما يتعلق بأوجه الحياة في المجتمع المحلي باعتبارهم الفئة الأولى (بعد المبتكرون) التي تتبنى المبتكر ، والتي تقوم ـ من خلال الاتصالات المختلفة مع الأفراد والجماعات والمنظمات التي تنتمي إليها ـ بنشر هذه المبتكرات بين أعداد أكبر من أفراد المجتمع المحلي Multiplier Effect .

٥- إضافة الشرعية Legitimization إلى برامج ومشروعات التنمية المحلية، وذلك لأن القادة يمثلون بنيان القوة في المجتمع المحلي .

٦- القادة المحليون المؤثرون يتمتعون بمصداقية Credibility كبيرة تؤهلهم لن يكونوا مصدراً موثوقاً فيه للمعلومات والخبرات التي يحتاجها أفراد المجتمع المحلي في شتى جوانب حياتهم .

٧- القادة المحليون يمثلون عاملاً مساعداً Catalyst في تيسير الاتصالات بالريفيين ومساعدتهم على القيام بالأنشطة المختلفة التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات حكمية تتعلق بكيفية إدارة الموارد الطبيعية المتاحة لهم ، وخاصة الموارد الطبيعية المشتركة .

٨- استحالة قيام وكلا التغيير (كأخصائي التنمية الريفية) بالاتصال المباشر بكل أفراد وجماعات المجتمع المحلي ، وبالتالي فإن القيادات المحلية تعتبر من أفضل الوسائل لربط Link aging وكلاء التغيير بأفراد وجماعات المجتمع المحلي ، جدير بالذكر أن العمليات الاتصالية المختلفة تتم على حلقات ، تمثل القيادات المحلية أحداها ، وتبدأ هذه الحلقات من المصدر الأصلي لجهود وأنشطة التنمية والتغيير ، وانتهاء بجماهير المجتمع المحلي .

أهم خصائص هذا المجتمع الريفي فيما يلي :

١- تزداد العلاقات الاجتماعية في المجتمع الريفي بدرجة كبيرة وتكون فيه العلاقات السائدة قائمة على علاقات الوجه للوجه أي علاقات الأواصر القوية التي تقوم على اللقاء المباشر والتعاون والتكامل الدائم والتفاهم المشترك الوثيق والإيثار الكامل والاشتراك الكامل في كافة المناسبات الاجتماعية ويسود التضامن الاجتماعي نتيجة للتشابه في السمات العامة والخبرات المتماثلة والاتفاق في الأهداف العامة المشتركة وما يؤدي إلى سيادة العلاقات الشخصية غير الرسمية .

٢- يتسم المجتمع الريفي بأحادية المهنة وهي الزراعة وعلى أساس أن العمل في الزراعة غير متخصص فإن على الفلاح العمل في كل نواحي الإنتاج الزراعي فعليه أن يجيد بعض المهام المكملة للعمل الزراعي كقطع الأخشاب أو إصلاح الجسور وأدوات الزراعة وما إلى ذلك وقد أدى عدم التخصص إلى وجود نظام معين لتقسيم العمل فالرجال مثلاً يقومون جميعاً بالعمل نفسه مهما كان عددهم في الأسرة وكذلك الأمر للنساء.

٣- يتسم المجتمع الريفي بالتجانس ولعل صفة التجانس هي التي تميز المجتمعات ذات المهنة الواحدة عن المجتمعات متعددة المهن فالريفي يعيش في الواقع مجتمعاً واحداً بكل أبعاده المهنية والاقتصادية والاجتماعية ويتفاعل فيه وينفعل به فالقروي يعرف مجتمعه كله وذلك لتشابه اللغة والعقائد والأعراف وأنماط السلوك مع الاشتراك في المصالح العامة والمهنة الرئيسية وهذا هو ما أطلق عليه إميل دوركايم "التضامن الآلي" الذي يسود هذه المجتمعات التقليدية ذات الحجم الصغير نسبياً والتي يتصف سكانها بالتجانس والتشابه في طريقة الحياة وتقسيم العمل والارتباط القوي نظراً لمعرفة كل منهم بالآخر واشتراكهم سوياً في احترام القيم والسلطة العامة .

كذلك فإن نطاق الفردية في هذا المجتمع محدود للغاية فالأبناء يترعرعون على منوال حياة آبائهم ومن ثم يتوقع لهم أ يعيشوا طريقة حياة آبائهم نفسها وهذا من شأنه دعم تجانس المجتمع الريفي .

٤- تتسم الحياة الريفية بالبساطة وتظهر هذه البساطة في بعد الفلاح عن مظاهر التعقيد الموجودة في المدينة ويرجع هذا إلى بساطة الأعمال التي يقوم بها والتي اتخذت شكلاً متكرراً إلى جانب بساطة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ومن مظاهر بساطة الحياة في الريف أن الفلاح لا يعلق أهمية بالغة على الكماليات التي تصبح في المدينة في مرتبة الضروريات .

٥- تتسم الحياة الريفية بقوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي فالمجتمع الريفي يتميز بقوة الضبط المتمثلة في العادات والتقاليد والأعراف فالريفيون يعيشون حياتهم الخاصة متأثرين بالقواعد السلوكية غير الرسمية فيتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ويحافظون عليها بشدة ويتناقلونها عبر الأجيال كما تلعب الشائعات دوراً مهماً في الرقابة على السلوك وتصرفات الأفراد في القرية .

حدد علماء الاجتماع الحضري خصائص أساسية للمجتمع الحضري تميزه عن المجتمع الريفي ، من خلال ثمانية أبعاد رئيسية هي :

١/ المهنــة : يعمل معظم أفراد المدينة أساساً بالأعمال التجارية والصناعية والحرف والإدارة وقد ترتب على أنساق المهنة في مجتمع المدينة عدة نتائج من أهمها انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية والتخصص الدقيق والمتقن في مجال العمل وظهور معايير لتحديد المكانة المهنية للفرد ومقاييس مختلفة للنجاح المهني كالتحصيل الدراسي المتخصص والخبرة الفنية ومستويات الكفاءة وغير ذلك .

٢/ البيئــة : يتميز مجتمع المدينة بعزلة نسبية عن البيئة الطبيعية الأمر الذي يجعل للبيئة الاجتماعية والبشرية غلبة وسيطرة واضحة .

٣/ حجم المجتمع : يتميز مجتمع المدينة بكبر حجمه النسبي عن النموذج الريفي ومن ثم فإن ثمة علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم .

٤/ كثافة السكان: يتميز مجتمع المدينة بارتفاع معدلات الكثافة السكانية كسمة مميزة وترتبط فيه الخصائص الحضرية بعلاقة طردية مع ارتفاع معدل كثافة السكان .

٥/ التجانس والتغاير : تتميز المدينة بالتغاير والتباين في الخصائص النفسية والاجتماعية والعرقية ومن ثم يرتبط التغاير ارتباطاً طردياً بالمدينة .

٦/ التمايز الاجتماعي والتدرج الطبقي : يتميز مجتمع المدينة بتدرج المهن هرمياً وتؤسس المكانة الاجتماعية والطبقية للفرد في حدود ما استطاع أن يحقق لنفسه من كسب مادي بعيداً كل البعد عن انتمائه لجماعة قرابية معينة إضافة إلى ذلك فإنه مع زيادة تقسيم العمل وتخصصه في المجتمع الحضري تتضح وباستمرار أهمية الدور المهني للفرد كعامل من أهم عوامل كسب المكانة في المجتمع.

٧/ الحراك والتنقل : يتميز مجتمع المدينة بزيادة معدلات الحراك الاجتماعي بأشكاله المكانية والاجتماعية ومن ثم ترتبط معدلات الحراك في صورة المختلفة ارتباطاً طردياً مع زيادة الحياة الحضرية .

٨/ أنساق التفاعل : يتميز المجتمع الحضري باتساع نطاق تفاعل الفرد ومن ثم تغلب العلاقات غير الشخصية والمؤقتة او الثانوية كما تبدو هذه العلاقات بدورها ذات طابع سطحي رسمي انقسامي وباختصار يتفاعل سكان المدينة مع بعضهم كأرقام او عناوين وليسوا كأشخاص .

الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية ، ومن هذه الأبعاد :

١/ البعد الاقتصادي : الذي تقترب به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام ، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢/ البعد الاجتماعي : الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف ، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر ، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً.

٣/ بعد التنمية البشرية : الذي يعني بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات .

اسس التنمية الريفيه :

- تلبية حاجات و رغبات الريفيين .
- مشاركة أفراد المجتمع في تخطيط و تنفيذ مشروعات التنمية الريفية .
- ضرورة أن تشمل برامج التنمية كل احتياجات فئات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والصحية والأسرية و العمرانية و الترويحية و غيرها .

- التكامل والتنسيق بين مشروعات التنمية الريفية ومن أشكال ذلك التكامل :

أ. التكامل بين الجوانب المادية و البشرية ، بمعني أن التنمية لابد أن تحقق تكاملاً بين الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي و هو الارتقاء بمستوي معيشة الأفراد وإحداث تغير اجتماعي في حياة المجتمع ومؤسساته لتقليل الفقر وتحسين نوعية الحياة .

ب. التكامل بين الخدمات المختلفة، بما يقلل الفاقد ويحقق التراكم في حصيلة كل منها مما يزيد من عائدها لصالح المجتمع .

ت. الديناميكية و حركية التنفيذ و التكيف طبقاً للجوانب المختلفة في المجتمع .

ث. الاستعانة بمنظمات المجتمع كشريك (حكومية و أهلية) للمساهمة في إعداد البرامج وتنفيذها سواء علي المستوي المحلى أو الوطني .

ج. الالتزام بالعلم والتخطيط وسيادة القانون من أجل استغلال الموارد المتاحة بكفاءة .

ح. مراعاة البساطة في التكاليف إذا أريد النهوض بالمجتمع المحلي، نظراً لأن الظروف الاقتصادية لأي مجتمع لا تسمح بالمغالاة سواء في إقامة المنشآت أو في تكاليف الخدمات حتى تكون هناك فرصة لمشاركة الأهالي في مشروعات التنمية الريفية و إحساسهم بملكيتها وأنها تتمشى مع واقع مجتمعهم المحلي .

خ. تعزيز ودعم الدولة لقدرات المؤسسات الريفية وتحفيزها وتقليل الإجراءات والمعوقات المختلفة لخلق بيئة صالحة للعمل تؤهل العاملين بتحقيق الأهداف في النهوض بالمجتمع .

أسس لتنمية المجتمعات بصفة عامة والريفية بصفة خاصة من أهمها :

- مشاركة القيادات المحلية عن طريق إثارة الوعي والاقتناع بالأساليب الجديدة وتطوير طرق التفاوض والتواصل سواء في مجال التفكير أو التنفيذ أو التعليم أو المحاسبة .

- الاعتماد علي الموارد المحلية سواء كانت مادية أو بشرية ، وللجانب الإنساني أهمية قصوى في هذا المجال ، وذلك إذا ما علمنا أن القائد المحلي أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات الناس والتبشير بالجديد من الأفكار .

- إعادة بناء الثقة والتعاون بين المواطنين والمؤسسات والدولة وذلك بالإسراع بالنتائج المادية المحسوسة لأن الناس تعودوا علي استعجال الفائدة من المشروعات ، ولذلك فإن الإسراع بهذه النتائج لهؤلاء السكان تشجعهم علي القبول والإسهام في مشروعات أخري مستحدثة .

- ويتوقف نجاح برامج ومشروعات التنمية الريفية في المجتمع المحلي على مدى مراعاة تلك الأسس ، وعلى القائمين على أمر التنمية أن يضعوها نصب أعينهم عند تخطيط برامج التنمية

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في السودان

تتأسس على إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي النباتي والحيواني وبخاصة القطاع التقليدي وتحقيق الأمن الغذائي، وتسعى لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الريف وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن عن طريق التوسع في برامج التنمية الريفية المتكاملة المدعومة بواسطة المنظمات الدولية،

ولضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها، وتحسين آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية في العمل التنموي في الريف، ودعم النشاط النسوي وتمكين المرأة لتنمية نشاطها الاقتصادي والاجتماعي .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في المملكة العربية السعودية

تركز البرامج والسياسات على معالجة ظاهرة الفقر معالجة جذرية ودائمة، وذلك بدعم برامج يتحول من خلالها الفقراء المحتاجين من متلقين للمساعدات الإنسانية إلى أعضاء منتجين يعتمدون على أنفسهم ، وتقدم الدولة لسكان الريف خدمات الصحة، والتعليم، والخدمات البلدية، ، وتعالج مشاكل الإسكان بالعمل على توفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين. وتوجه برامج التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية بوجه خاص لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية عن طريق تبني أحدث التقانات الزراعية، وتهتم الدولة ببرامج تمكين المرأة الريفية وتطوير قدراتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في العراق

يتم التركيز في المناطق الريفية على إمداد المزارعين بالمستلزمات الزراعية المدعومة الأسعار، وتقدم لصغار المزارعين بالريف قروض ميسرة لتطوير الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل، وتسهل الدولة عمليات التسويق وتعمل علي ضمان حصول المزارعين على أسعار لمنتجاتهم موازية للأسعار العالمية وتقديم قروض لصغار المزارعين عن طريق المصرف الزراعي لاستثمارها في تطوير العمل الزراعي وزيادة الإنتاج والدخل .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في المملكة الأردنية الهاشمية

تدعم الدولة برامج تمويل المشاريع الصغيرة، وتحسين الأمن الاقتصادي للأسر العاملة متدنية الدخل، وتعمل على زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلديات الثانوية من خلال تنمية التجمعات القروية ومجالس القرى المشتركة، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ المشاريع المولدة للدخل والأنشطة البيئية، و بناء قدرات الموارد البشرية

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في الجمهورية العربية السورية

تهدف سياسات التنمية الريفية لتطوير الإنتاج الزراعي وتحسين دخول المنتجين، والحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ولضمان توفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية. وتهدف السياسة التنموية لضمان الاستثمار الاقتصادي المرشد للموارد الطبيعية والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث. ويعطى اهتمام خاص للتصنيع الزراعي، ولتدريب الكوادر البشرية لمواكبة عملية تطوير الإنتاج،

ويساهم النظام المصرفي في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه، وتتبنى الدولة سياسات سعرية وتسويقية لتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته. وتعطي الدولة اهتماما خاصاً لبرامج تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في العمل التنموي عن طريق تقديم خدمات التدريب وتوفير القروض .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في البحرين

تهتم برامج التنمية بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية المتاحة بالريف عامة، وبتطوير الإنتاج الزراعي بإدخال الأصناف والسلالات الجيدة ذات الإنتاجية العالية، وتوفير مدخلات الإنتاج بأسعار مدعومة، وتوفير القروض الميسرة بدون فوائد لتشجيع الإنتاج، وتهتم الدولة بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في برامج التنمية الريفية .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في سلطنة عمان

يعطى اهتمام خاص بتطوير الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية على أسس سليمة وباستخدام أحدث التقنيات المتاحة، ولنشر طرق التربية الحديثة لنحل العسل في المناطق الريفية، ولرفع كفاءة الصيد الحرفي وتقديم القروض الميسرة للشباب في مجال الإنتاج السمكي، ويتم تعزيز وتنشيط دور المرأة الريفية في مختلف المجالات الزراعية .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في دولة فلسطين

تهدف برامج التنمية الريفية لرفع الكفاءة التسويقية للحاصلات الزراعية لتعظيم الربحية للمزارعين، ولتطوير مهارات وقدرات العاطلين عن العمل والفقراء لتمكينهم من العمل لتحسين ظروفهم المعيشية، وتهتم الدولة بتعزيز فرص مشاركة الفقراء في العملية الاقتصادية من خلال توفير الأرض ورأس المال وغيرها من عناصر الإنتاج السلعي .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في دولة قطر

توجه برامج التنمية الريفية لدعم القطاع الزراعي بالخدمات البحثية والإرشادية وتوفير مستلزمات الإنتاج، ويعطى اهتمام خاص بتشجيع المبادرات الوطنية والمشاركة الأهلية في الأعمال التنموية، وبدعم الأنشطة الإنتاجية للمرأة .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في دولة الكويت

تعطي الدولة اهتماماً خاصاً بتنمية الموارد الطبيعية و تحسين الإنتاجية الزراعية .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في جمهورية مصر العربية

تهتم برامج التنمية الريفية بنشر تقنيات الإنتاج الزراعي الحديثة لرفع مستوى الإنتاجية والربحية للمنتجين الزراعيين، وبتنشيط وتفعيل دور المنظمات الأهلية غير الحكومية والتنسيق بينها وبين السلطات الحكومية في محاربة الفقر وتقديم المساعدة المباشرة للفقراء عن طريق المعونات الاجتماعية وتقديم القروض المدعومة للشباب العاطلين عن العمل لتمويل نشاطاتهم الصغيرة الهادفة لتوليد الدخل. وتوجه الدولة اهتماما خاصاً لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات التعليم والخدمات الصحية المجانية .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في الجمهورية التونسية

يتم التركيز في برامج التنمية الريفية على تأهيل المزارعين والعاملين في الزراعة فنياً واجتماعياً لتطوير قدراتهم المعرفية والمهارية للمساهمة الفاعلة في التنمية الزراعية، وعلى تشجيع البرامج الاجتماعية والتضامنية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والغذاء لرفع مستوى معيشة الفقراء .

الوضع الراهن للتنمية الريفيه في الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية تعطي برامج التنمية الريفية خاصاً لهدف ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، وتفعيل مشاركة المجتمعات في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمكين الفقراء من الحصول على القروض ودعم قدراتهم الإنتاجية .

أهم المعوقات التي تواجه أحداث التنمية الريفية في الدول النامية بشكل عام، في :

١- نمط الإنتاج السائد في القطاعات الريفية بإثارة المتعددة وما يؤثر على ٢- مستوى الدخل الفردي وما يرتبط به من انخفاض في مستوى التعليم والصحة والخدمات الأخرى .

٣- عدم وضوح الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية الريفية .

٤- قلة التخطيط المناسب للمشاريع التنموية على المستوى المحلي والاقليمي .

٥- ضعف روابط الاتصال في خطة التنمية .

٦- قلة الخدمات المناسبة والكافية في الريف والمطلوبة للبرامج والمشاريع التنموية .

٧- ضعف الخبرة لدى المسئولين على التخطيط للعملية التنموية في الريف نتيجة عدم إشراكهم في المؤتمرات والحلقات الدراسية عن التنمية الريفية وأسلوب التخطيط لها .

٨- عدم مشاركة السكان الريفيين أو ضعف مشاركتهم في عملية التخطيط للتنمية الريفية .

٩- نقص البيانات والمعلومات وعدم دقتها وشموليتها خاصة ما يتعلق منها بالأوضاع الريفية ومن ثم صعوبة التخطيط السليم لمشروعات التنمية .

١٠- عدم قدرة الخدمات التعليمية والصحية والسكنية والترفيهية على جذب السكان ومنعهم من الهجرة إضافة إلى قصور وسائل الإرشاد الزراعي والاجتماعي .

١١- انعدام متابعة وتقييم وإعداد مشروعات خطط التنمية بطريقة علمية .

هنالك الكثير من المعوقات والتحديات التي يتوقع أن تؤثر سلباً علي برامج التنمية الريفية ومساهماتها في تحقيق الأهداف التنموية للألفية بالمنطقة العربية إذا لم يتم التصدي لها بالصورة التصحيحية المثلى، ومنها :

١- المعدلات العالية للفقر، وبالخصوص في الدول النامية بالمنطقة، التي ترتبط في بعض الحالات بمعدلات عالية لنمو السكان .

٢- القوانين القومية والسياسات التنموية التي تعيق التوزيع العادل لفرص الحصول علي الموارد والخدمات الإنمائية في بعض دول المنطقة .

٣- انتشار طرق لاستخدام الموارد الطبيعية تقلل من إمكانية استدامة عطائها، ويترتب عنها الإضرار بالبيئة، وهذه ذات صلة بذات صلة بانتشار الفقر وسياسات حيازة الأراضي التي تؤدي إلى تدهور الموارد وسوء استغلالها، والتغير في الطقس .

٤- ضعف البنيات التحتية في المناطق الريفية قلة فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان .

٥- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وخاصة في أوساط الفئات المتعلمة من الشباب الريفي .

٦- السياسات التي تحد من مشاركة المرأة الريفية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٧- قلة الدعم المالي والفني لبرامج التنمية الريفية من الموارد المحلية و الإقليمية والعالمية ، وبالخصوص في الدول النامية بالمنطقة .

أهداف التنمية الحضرية في :

١- تنمية المناطق الحضرية مثل تحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء ،وشبكات المياه والكهرباء .

٢- تنمية وتحديث الريف وخلق قوى جذب في القرى .

٣- توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب للإفراد .

٤- إتباع سياسة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلي المدن الصغرى والقرى .

٥- الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية .

٦- الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة وبأسلوب تخطيطي سليم سواء التابعة منها أو المستقلة كمراكز جذب للإفراد سواء للعمل آو الإقامة .

أهمية مشاركة أفراد المجتمع في عملية تنمية المجتمع المحلي في :

١. تساعد المواطنين على تنظيم أنفسهم في مؤسسات أو منظمات مدنية .

٢. تدعم المنظمات الحكومية في تحقيق احتياجات الأفراد وتطلعاتهم .

٣. تدعم الديمقراطية .

٤. تمد جسور الثقة بين الحكومة والمواطنين .

٥. تمكين الأفراد من تحمل أعباء التنمية والاستفادة من عوائدها بطريقة أكثر عدالة .

٦. إن مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في العملية التخطيطية يعتبر مؤشراً هاماً لواقعية الخطة وقدرتها على التعبير الحقيقي عن الحاجات والمشكلات التي يعاني منها أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع .

٧. ان المشاركة وسيلة للحصول على بيانات ومعلومات تساعد في صنع وصياغة الخطة .

٨. تسهم مشاركة أفراد المجتمع في ترشيد القرار التخطيطي وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف المجتمعية ومقابلة الحاجات وحل المشكلات .

٩. كما أن للمشاركة دور مؤثر وفعال في تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة .

أدوات التنمية بالمشاركة للتعامل مع العشوائيات ـ وتشمل هذه الأدوات ما يلي :

أ/ بناء الثقة :

- توفير بعض الموارد .
- لقاءات واجتماعات دورية لتأكيد دعم الإدارة المحلية .
- القيام ببعض المشروعات العاجلة لتخفيض حدة بعض المشاكل الملموسة (إزالة تراكمات القمامة ـ رصف مداخل ـ شفط صرف صحي ..الخ) .

٢- التعرف على المجتمع المحلي .

- لقاءات واجتماعات دورية للتعرف على الشركاء المحليين بما فيه القطاع الخاص والقيادات المحلية النسائية والشبابية .
- تقدير الاحتياجات بالمشاركة عن طريق البحث السريع لتحديد المشكلات والأولويات والموارد المحلية .
- مراجعة الدراسات والمخططات السابقة عن المنطقة.
- دراسة وتحليل الوضع الراهن (عمرانياً ، بيئيا ، اقتصادياً ، اجتماعياً
- التعرف على قدرات كل شريك محلي وتحليلها.

٣- تبادل المعلومات وبناء قاعدة معلومات جغرافية :

- توفير خرائط حديثة.
- إنشاء قاعدة بيانات من خلال نظم المعلومات الجغرافية GIS).
- الاتفاق على بروتوكول لتبادل المعلومات المتاحة بين الشركاء (وتوافر معلوماتي لدى كل الشركاء).
- بناء قدرات الشركاء المحليين وتدريبهم على GIS

٤- التخطيط بالمشاركة :

- عقد يوم مفتوح لعرض مخرجات التعرف على المجتمع المحلي ، وتحليل الوضع الراهن ، والاتفاق بين الشركاء على البدء في التخطيط.
- تشكيل لجان التخطيط والتنمية بالشيخات(المناطق) ، بقرار من رئيس الحي ، تضمن ممثلين من الشركاء المحليين بالشياخة (مجلس الشركاء المحليين).
- تحديد المشروعات التنموية والإجراءات من خلال ورش العمل.
- وضع خطط تنموية على مستوى الحي تحدد أولويات المشروعات والبرامج (تنسيق بين احتياجات الشيخات).
- تخطيط موازنة مديريات الخدمات وفقاً لخطة التنمية بالمشاركة للحي خلال عملية التفاوض على مستوى المحافظة.
- تعبئة الموارد المحلية لتمويل المشروعات خارج خطة موازنة المحافظة من القطاع الخاص والجهات الوزارية والمجتمع المحلي.
- تعديل المخططات التفصيلية للشياخات في إطار المخطط التنموي للحي ، واعتمادها من الإدارة المحلية (المجلس المحلي والمحافظ

٤- التقييم ومتابعة الأثر :

- وضع خطة تنفيذية سنوية لمتابعة المشروعات والبرامج والإجراءات بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- اجتماع دوري للشركاء المحليين لمتابعة التنفيذ وتبادل المعلومات وتنسيق الأدوار .
- توثيق نتائج ومخرجات خطة التنمية .
- تقييم أثر التنمية على تحسين مستوى الخدمات والمعيشة للسكان .

كيف نحقق التوازن في التنمية بين الريف والحضر ؟

١) الاتجاه إلى اللامركزية وجعل مقدرات أهالي القرى في أيديهم ، فهم أعلم من القيادات ومتخذي القرارات في المدن بمشكلاتهم واحتياجاتهم التي ما زالت يتحكم فيها قيادات المدن التابعة لها مما يؤدى إلى عدم اعتماد ميزانيات كافية لتنمية القرى واستحواذ المدينة على معظم مشروعات التنمية .

٢) رفع كفاءات المجالس الريفية والإدارات المحلية في القرى حيث مازال رؤساء هذه المجالس من حملة المؤهلات المتوسطة ولا علم لهم ولا دراية بأصول إدارة المشروعات ، ولا توجد إدارات هندسية تتبع القرية للإشراف على المشروعات أو ضبط المخالفات و التصدي للتعدي على الأراضي الزراعية .

٣) إشراك الأهالي في اقتراح المشروعات اللازمة لهم من خلال اجتماعات تعقد ما بين المجالس المحلية والقاعدة الشعبية حتى يشعر الأهالي بالانتماء إلى قريتهم وسوف ينعكس ذلك في صورة المشاركة الشعبية وإنشاء مشروعات بالجهود الذاتية .

٤) الاهتمام بتنفيذ القانون ومنع الاستثناءات وعدم تمكين ذوى النفوذ من خرق القوانين .

٥) استغلال وسائل الإعلام المنتشرة في القرى لتثقيف الأهالي ورفع درجة الانتماء لديهم بدلا من التركيز على تحويلهم إلى مجتمعات استهلاكية وتحفيز طموحاتهم لاقتناء وسائل الرفاهية المختلفة حتى لو لم يتناسب ذلك مع مستوياتهم المعيشية .

٦) تطوير الوسائل التكنولوجية لاستخدامها بطرق مبسطة و غير مكلفة وذلك حتى يمكن تعميمها على مستوى القرى مع تشجيع العلماء في المراكز البحثية للوصول إلى الحلول العملية لمشكلات الريف من مياه ومخلفات زراعية وصلبة وطاقة وتلوث .

٧) الاهتمام بتنمية الكفاءات وتشجيع المستنيرين من أهل القرية على البقاء في موطنهم للإسهام في تنميته حتى لا تعانى القرية من هجرة العقول منها إلى الحضر مما يزيد من الفجوة بين الريف والمدينة .

٨) الاهتمام بجعل الرابطة بين الريف والمدينة قائمة في إطارها الصحيح وهو دعم الحضر للريف على النهوض والتنمية وليس استنزاف موارد الريف المادية والبشرية لصالح المدينة .

٩) الاعتماد على نهج التنمية بالمشاركة سواء في الريف أو الحضر .

١٠) التركيز على التنمية الإنسانية (وما يتضمنه من خدمات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتنمية قدرات السكان) بدلاً من التركيز على مشروعات البنية التحتية بشكل أساسي ، لأن ذلك سيؤدي إلى استمرارية وتواصل التنمية الريفية والحضرية .

أهم ما يميز التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية :

- خصوصية الإدارة المحلية التي ساعدت على تحقيق معدلات أعلى تفوق المعدلات السائدة في دول العالم الثالث . ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تحقيق المعدلات العالية للتنمية المحلية في المملكة هو الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية .
- أسلوب التطور المتدرج لنظم الإدارة المحلية ساعد على المحافظة على التنمية المتوازنة دون الوقوع في التسرع غير المحسوب أو اللهفة إلى تحقيق تنمية تزحف سلبياً على بعض مظاهر الاستقرار .
- وتقع مسئولية تحقيق التنمية المحلية بالدرجة الأولى على قطاع الشئون البلدية والقروية مع الاعتماد على المشاركة الشعبية .
- حيث يقوم قطاع الإشراف على كل ما يتصل بالتخطيط العمراني للمدن والقرى، وتحسينها وتجميلها وتوفير التجهيزات الأساسية وصيانتها وتقديم الخدمات البلدية، والإسهام في تحسين خدمات الصحة العامة وصحة البيئة. وتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية على قطاع الشؤون البلدية والقروية عبر أجهزتها التنفيذية المنتشرة في أرجاء المملكة .
- ويعد توفير التجهيزات والخدمات البلدية في المراكز الحضرية والتوسع في مدها إلى المراكز القروية من أولويات قطاع الشؤون البلدية والقروية .

أهم مقومات نجاح خطط تطوير التنمية المحلية ببعض الدول العربية وهي :

١. أهمية أن تكون تنمية المجتمعات المحلية نابعة من سكان تلك المناطق ، ولابد من مشاركتهم مع الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة في خطة تطوير المناطق التي يقطنون بها بدءاً من تحديد حاجاتهم وحتى تقويم تلك الخطة.

٢. إن التركيز على البنية التحتية فقط في مشروعات تنمية المجتمع المحلي لن يحقق النجاح المطلوب لها ، لذلك لابد من التركيز على التنمية الإنسانية في خطة تنمية المجتمع المحلي.

٣. ضرورة أن تبدأ وتنتهي خطة تنمية المجتمع المحلي بقيادة مجتمعية من سكان المجتمع المحلي تتولى شئونها.

٤. أهمية دراسة المجتمع المحلي دراسة علمية قبل البدء في مشروعات التنمية.

٥. ضرورة البحث عن جهات مانحة تسهم في مشروعات تنمية المجتمع المحلي ، وأهمية تنوع مصادر التمويل لأنه من الصعب أن تتحمل الحكومة أو المواطنين وحدهم تكاليف مشروعات التنمية

٦. في حالة الإزالة وإعادة التوطين بالنسبة لتطوير الأحياء الفقيرة ، لابد من توفير المأوى المناسب للسكان حتى تنتهي الإزالة ، وأن يراعى العدالة عند إعادة توطينهم.